جامعة غرداية – الجزائر–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

في ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

شعبة العلوم التجارية – تخصص: مالية وتجارة دولية

بعنوان:

دور هيئات دعم التصدير في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات – دراسة تحليلية –

إعداد الطلبة:

– عائشة جبريط

تحت إشراف الأستاذ:

د.عبد الحميد مراكشي

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
د.أ معراج هواري	أستاذ تعليم عالي	جامعة غرداية	رئيساً
د.عبد الحميد مراكشي	أستاذ محاضر أ	جامعة غرداية	مشرفاً ومقرراً
د.عبد الوهاب عمي السعيد	أستاذ محاضر ب	جامعة غرداية	مناقشاً

السنة الدراسية: 2025/2024

جامعة غرداية – الجزائر–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

في ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

شعبة العلوم التجارية – تخصص: مالية وتجارة دولية

بعنوان:

دور هيئات دعم التصدير في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات – دراسة تحليلية –

إعداد الطلبة:

– عائشة جبريط

تحت إشراف الأستاذ:

د.عبد الحميد مراكشي

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
د.أ معراج هواري	أستاذ تعليم عالي	جامعة غرداية	رئيساً
د.عبد الحميد مراكشي	أستاذ محاضر أ	جامعة غرداية	مشرفاً ومقرراً
د.عبد الوهاب عمي السعيد	أستاذ محاضر ب	جامعة غرداية	مناقشاً

السنة الدراسية: 2025/2024

إهداء

إلى كل من صلى على الحبيب المصطفى حبيبنا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام

إلى التي أفتقد صوتها ولو أتاني صوتها الآن لكنت وكأنني ولدت من جديد

تلك الوحيدة، هي الجميع، هي الحياة بأكملها أمي رحمة الله عليك

إلى يوم الدين.

إلى الذي علمني كيف يكون حب العلم والالتزام ورقي المعاملة والدي العزيز

حفظك الله ورعاك وأطال في عمرك.

إلى زوجة أبي حفظك الله

إلى زوجي وإخوتي و أخواتي الأعزاء و أزواجهم وأولادهم

إلى أقربائي إلى أصدقائي إلى زملائي في العمل.

إلى كل من تلقيت منه نصح أو دعم

أهدي إليكم بحثي العلمي

عائشة

شكر وعرفان

الحمد لله حتى يبلغ الحمد منتهاه والصلاة والسلام على أشرف الخلق محمد صلى الله عليه وسلم

وانطلاقا من مقولة من لم يشكر الناس لم يشكر الله أتقدم بخالص الشكر والتقدير للأستاذ المشرف الفاضل: "مراكشي عبد الحميد"

بأن تفضل بإشرافه على هذه المذكرة، وعلى إرشاداته وتوجيهاته القيمة.

كما أتوجه بالشكر الخالص إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة لتكرمهم بقبول مناقشة هذا البحث وعلى ما سيقدمونه من ملاحظات وتوجيهات والتي لن تزيد هذا العمل إلا إثراءا و إتقانا وجمالا.

كما أتوجه بجزيل الشكر إلى كافة الأساتذة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير خاصة الأساتذة بقسمنا العلوم التجارية تخصص مالية وتجارة دولية بجامعة غرداية على ما قدموه لنا طيلة فترة تكويننا.

والشكر إلى كل الأصدقاء الذين درست معهم وإلى كل من قدم لي يد العون في إنجاز هذه المذكرة من قريب أو بعيد.

جبريط عائشة

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي تؤديه هيئات الدعم التي وضعتها الحكومة في الرفع من نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات، من خلال تحديد هذه الهيئات ومهامها إضافة إلى تقييم الآليات الخاصة بدعم الصادرات خارج قطاع المحروقات، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن هذه الهيئات تساهم بشكل فعال في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات، وأوصت الدراسة إلى ضرورة تعزيز دور هذه الهيئات من خلال إعادة النظر في الآليات المعتمدة في دعم الصادرات خارج قطاع المحروقات.

الكلمات المفتاحية: صادرات خارج المحروقات، جمارك، ترقية الصادرات، هيئات دعم الصادرات.

Summary:

This study aims to highlight the role played by the support bodies that the government has put it the head of the decline of exports outside the fuel sector, by identifying these bodies in addition to evaluating the mechanisms for supporting exports outside the fuel sector, where the descriptive method was adopted.

This study reached that these bodies contribute effectively to the development of exports outside the fuel sector, the study recommended the need to strengthen the role of these bodies by reviewing the adopted in supporting exports outside the fuel sector.

Keywords: exports outside of hydrocarbons, customs, export promotion, export support agencies

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
إهداء	
كلمة شكر وعرفان	
ملخص الدراسة	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة	أ–د
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للصادرات خارج المحروقات	
تمهيد	6
المبحث الأول: الصادرات مفاهيم واستراتيجيات	7
المطلب الأول: مفهوم التصدير وأهميته وأهدافه	7
المطلب الثاني: استراتيجية ترقية الصادرات خارج المحروقات	11
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية	15
المطلب الأول: الدراسات السابقة	15
المطلب الثاني: مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية	22
خلاصة الفصل	25
الفصل الثاني: دور هيئات دعم التصدير في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات	
تمهيد	27
المبحث الأول: الهيئات الداعمة للتصدير خارج المحروقات في الجزائر	28
المطلب الأول: الهيئات التابعة لوزارة التجارة	28
المطلب الثاني: الجمارك كهيئة داعمة للتصدير خارج المحروقات	43
المبحث الثاني: الآليات المعتمدة من قبل الهيئات في دعم التصدير خارج	50

المحروقات	
المطلب الأول: الإجراءات والسياسات المتخذة لترقية الصادرات خارج المحروقات	50
المطلب الثاني: تقييم أداء الهيئات والإجراءات المتخذة في دعم الصادرات	71
خلاصة الفصل	75
الخاتمة	77
قائمة المصادر والمراجع	82
الملاحق	90

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	**أعمدة توضح تطور صادرات المحروقات وصادرات خارج المحروقات في الجزائر للفترة 2010-2024**	59
02	**تمثيل بياني يوضح تطور هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات للفترة 2010-2024**	62
03	**تمثيل بياني يوضح تركيبة السلع المصدرة خارج قطاع المحروقات للفترة 2020-2024**	64
04	**أعمدة توضح تطور لأهم المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2020-2023**	66
05	**تمثيل بياني يوضح التوزيع النسبي لأهم المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات للفترة 2020-2023**	67

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	**تطور الصادرات الجزائرية 2010 إلى 2024**	58
02	**هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات (الوحدة مليون دولار أمريكي)**	61
03	**توزيع الصادرات خارج قطاع المحروقات حسب الأقاليم الجغرافية خلال الفترة 2020-2023**	65
04	**التوزيع الجغرافي لأهم المنتجات الجزائرية المصدرة خلال الفترة 2020-2023**	69

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	نموذج طلب معلومات رقم ت. 40 Modèle D	90
02	نموذج التصريح الجمركي للتصدير D10 والتصريح الجمركي للاستيراد D3	91
03	شهادة تنقل السلع المجموعة الأوروبية EUR1	92
04	نموذج شهادة المنشأ لمنطقة التبادل التجاري بين الدول العربية	93
05	فاتورة وكيل الشحن	94
06	شهادة التصدير المتعلقة بتصدير النفايات الحديدية وغير الحديدية والمرجان	95

مقدمة

أ) توطئة

تعتبر الصادرات المصدر الاساسي للعملة الصعبة لذا نجد الحكومات تسعى إلى تعزيز وتنويع صادراتها، من خلال الحصول على أسواق جديدة من أجل تسويق منتجاتها، والجزائر كغيرها من هذه الدول تسعى جاهدة إلى توسيع مجالات صادرتها في العالم وذلك من خلال تنويع منتجاتها والخروج من تبيعتها لقطاع المحروقات، فهي تعتمد بشكل أساسي على صادرتها من هذا القطاع، الأمر الذي جعلها رهينة تقلبات سوق المحروقات بما انعكس سلبا على مداخيلها من العملة الصعبة.

الرفع من نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات يعتبر أولوية قصوى بالنسبة للجزائر، لذا نجد الحكومة الجزائرية تسعى من خلال وضع آليات واستراتيجيات واضحة المعالم من أجل تحقيق أكبر عوائد مالية للصادرات خارج قطاع المحروقات، ومن أهم الآليات التي اعتمدتها الحكومة إنشاء هيئات متخصصة في دعم الصادرات خارج قطاع المحروقات إضافة إلى تعزيز دور الجمارك في هذه العملية باعتبارها ركيزة أساسية في دعم الاقتصاد الوطني، فنجد العديد من الهيئات والإدارات المتخصصة في مجال التصدير وإن كانت تختلف من حيث الوصاية أو الجهة التي تتبعها.

هناك إرادة سياسة قوية أبدتها القيادة الجزائرية في مجال تعزيز نمو الاقتصاد الوطني وجعله تنافسيا بما يعود بالنفع على الساكنة ويحقق التنمية الاقتصادية المنشودة، وهذا الأمر نلاحظه على أرض الواقع من خلال تعزيز الصلاحيات الممنوحة للهيئات المعتمدة في الرفع من نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات، إضافة إلى التقارير المتخصصة في المجال الاقتصادي الصادرة من الهيئات الدولية كالبنك الدولي التي أشادت بالتطور الذي عرفته الصادرات خارج قطاع المحروقات.

ب) الإشكالية

تؤدي الهيئات التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية دوراً مهماً في عملية الرفع من نسبة الصادرات خارج قطاع المحرقات، ومن أجل معرفة هذا الدور بشكل دقيق ومفصل نطرح الإشكالية الرئيسية التالي:

- ما مدى فعالية هيئات دعم التصدير في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات؟

- وتندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي الهيئات التي لها علاقة بترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات؟

- ماهي الآليات والاستراتيجيات التي تبنتها هيئات دعم التصدير في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر؟

- هل عملية ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر متنوعة وكافية؟

- ماهي المعوقات والصعوبات التي تقف حائلا أمام هذه الهيئات في الرفع من قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات؟

ج) فرضيات البحث

- تساهم الهيئات التي وضعتها الدولة من أجل الرفع من قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات.

- هناك هيئات متعددة منها ما هو تابع لوزارة التجارة وأخرى لها علاقة مباشرة بترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

- ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات تعتمد على وضع استراتيجية جديدة مبنية على أسس واضحة المعالم وقابلة للتطبيق على أرض الواقع.

- عملية ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات متنوعة لكنها غير كافية ومحدودة الأثر.

د) أسباب اختيار الموضوع

قمنا باختيار هذا الموضوع للأسباب التالي:

- بحكم اختصاصنا في فترة الدراسة في تخصص مالية وتجارة دولية كانت لنا رغبة ذاتية في دراسة ملف الصادرات في الجزائر.

- يعتبر موضوع بحثنا من المواضيع ذات الأولوية القصوى في وقتنا الحاضر والاهتمام الكبير الذي تبديه الحكومة في هذا المجال لذا كانت لنا رغبة ملحة في الاطلاع ودراسة هذا الموضوع على وجه الخصوص.
- رغبتنا في إطراء المكتبة الجامعية من خلال تقديم بحث يساهم في نشر وتقديم شروحات وافية حول هذا الموضوع باعتباره موضوع الساعة.

هـ) أهداف الدراسة

- تهدف هذه الدراسة إلى التعريف والتنوير بأهم الهيئات التي تتولى عملية ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر.
- إبراز أهم الآليات التي وضعتها الحكومة الجزائرية في محال ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.
- إعطاء معلومات عامة حول تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات.
- تسليط الضوء على أهم المنتوجات المصدرة خارج قطاع المحروقات.

و) أهمية الدراسة

تكمن أهمية دراستنا في ما يلي:

- ابراز مدى تنفيذ السياسة الوطنية لترقية الصادرات التي انتهجتها الحكومة ضمن رؤية 2020-2030.
- ابراز التطور الحاصل في مجال التشريعات والقوانين المنظمة لقطاع الصادرات في الجزائر.
- ابراز مدى اعتماد هذه الهيئات على الرقمنة في أداء مهامها.

ز) حدود الدراسة

تتمثل حدود دراستنا هذه في ما يلي:

- الحدود المكانية: الجزائر.
- الحدود الزمانية: 2010-2024.

ح) منهج الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية للموضوع اعتمدنا على المنهج الوصفي باعتباره الأنسب لدراسة مثل هذه المواضيع، من خلال إجراء مسح نظري متعلق بالمفاهيم والتعريفات المتعلقة بالصادرات خارج قطاع المحروقات وهيئات دعم التصدير في الجزائر، كما قمنا بتحليل مجموعة من الجداول والبيانات المتعلقة بهيكل الصادرات في الجزائر والصادرات خارج قطاع المحروقات.

ط) صعوبات الدراسة:

أهم الصعوبات التي واجهتنا أثناء إعداد هذه الدراسة في:

- الصعوبة في الحصول على الإحصائيات الخاصة بالصادرات وبالخصوص سنة 2024.
- نقص في المراجع المتخصصة في دعم الصادرات خارج قطاع المحروقات.
- عدم التطابق والاختلاف في الإحصائيات المرتبطة بالموضوع من الهيئات التي لها صلة مباشرة بقطاع الصادرات في الجزائر.

ي) هيكل الدراسة:

لمعالجة موضوع بحثنا هذا بشكل مفصل ودقيق قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين، الفصل الأول وهو الجانب النظري للدارسة بعنوان الأدبيات النظرية والتطبيقية للصادرات خارج المحروقات، وضم مبحثين المبحث الأول هو الصادرات مفاهيم واستراتيجيات، والمبحث الثاني بعنوان الأدبيات التطبيقية.

أما الفصل الثاني بعنوان دور هيئات دعم التصدير في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات وضم مبحثين هما: المبحث الأول هو الهيئات الداعمة للتصدير خارج المحروقات في الجزائر، والمبحث الثاني الآليات المعتمدة من قبل الهيئات في دعم التصدير خارج المحروقات، وخاتمة عامة حول الموضوع احتوت أهم النتائج المتوصل إليها في الدراسة والتوصيات المقترحة لتصحيح الاختلالات.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية والتطبيقية

للصادرات خارج المحروقات

تمهيد:

يعتبر التصدير الركيزة الأساسية في دعم ورفع معدلات النمو الاقتصادية للدولة، فكلما زادت الصادرات زاد حجم الدخل من العملة الصعبة بما ينعكس إيجابا على الاقتصاد الوطني للدولة، لذا تسعى الدول إلى تنويع مصادر صادراتها والرفع منها حتى يتحقق أكبر قدر ممكن من النمو والتنمية الاقتصادية، فالصادرات هي المصدر الأساسي للعملة الصعبة، وفي هذا الفصل سنتطرق إلى الجانب النظري للدراسة والمتعلق بالمفاهيم الأساسية للتصدير والاستراتيجيات المتعلقة بترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، باعتبار أغلب مداخيل العملة الصعبة للجزائر هي من تصدير المحروقات.

المبحث الأول: الصادرات مفاهيم واستراتيجيات

تعتبر الصادرات هي همزة الوصل الأساسية لاقتصاد الدولة مع الأسواق الدولية، وهي المصدر الأساسي للعملة الصعبة لذا تسعى الدول للاهتمام بها من خلال تنويع مصادرها وعدم الاعتماد على منتج واحد، وفي هذا المبحث سنتطرق إلى تعريف الصادرات وأهميتها والاستراتيجيات المعتمدة في ترقية الصادرات.

المطلب الأول: مفهوم التصدير وأهميته وأهدافه

في هذا المطلب نحاول تقديم تعريف عام وشامل لمصطلح التصدير وذكر الأهداف وأهميته في دعم النمو الاقتصادي للدولة.

الفرع الأول: مفهوم التصدير

التصدير هو الوسيلة الأساسية التي تعتمدها الدول في الوصول الى الأسواق الأجنبية، لذا كان هناك اهتمام كبير من قبل المختصين في تحديد مفهوم شامل لمصطلح التصدير.

هناك العديد من التعاريف والمفاهيم التي حاولت تعريف التصدير وفيما يلي نحاول عرض أهم هذه التعاريف وهي:

- **تعريف (1):** هو تلك العمليات التي تتعلق بالسلع والخدمات التي يؤديها بصفة نهائية المقيمون وغير المقيمين في البلد.[1]
- **تعريف (2):** هو كل عملية تحويل سلعة أو خدمة من عون مقيم إلى عون غير مقيم أي الشكل البسيط للدخول إلى الأسواق الخارجية لأنه يتضمن أقل نسبة من المخاطر بالمقارنة مع البدائل الأخرى.[2]

[1] حمشية عبد الحميد، **دور التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة**، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، 2013، ص 50.

[2] سعد غالب ياسين، **الإدارة الدولية-مدخل استراتيجي**، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 1999، ص 40.

- **تعريف (3):** هو تلك العملية التي من خلالها تتدفق السلع والخدمات من التراب الوطني والتي تحول خارج الحدود.[1]
- **تعريف (4):** هو تلك العمليات التي تقوم بها الدولة أو أحد أجهزتها أو أحد أفرادها بعرض السلع والمنتوجات التي تفيض عن الاحتياج الوطني أو التي يمكن إنتاجها بكفاءة ومهارة عالية في الأسواق الدولية.[2]
- **تعريف (5):** هو تصريف الفائض من منتجات المؤسسة في الأسواق الخارجية قصد تحقيق الأرباح.[3]
- **تعريف (6):** هو عملية يتم فيها تصريف فائض اقتصادي إلى دولة أخرى التي لم تستطع إنتاج وتلبية حاجات مواطنيها.[4]
- **تعريف (7):** هو الأسلوب الأكثر انتشارا من التجارة العالمية، ويعتبر أسلوبا مرنا وسهل الاستخدام، والتصدير لا يحتاج إلى استثمارات مالية كبيرة.[5]

وكما هو ملاحظ هناك الكثير من التعاريف أن التصدير هو مجموعة من العمليات تقوم على بيع مختلف السلع والخدمات من الأسواق الداخلية للدولة إلى الأسواق الخارجية من أجل تحصيل العملة الصعبة.

---

[1] بورياح كنزة، يطوي محمد الأمين، **واقع وأفاق سياسة التصدير في الجزائر**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية جامعة مستغانم، 2019، ص 27.

[2] طرش بهاء الدين، **التوزيع الأمثل لصادرات الجزائر من القمح إلى دول العالم خلال الفترة 2003-2021**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة بسكرة، 2022، ص 07.

[3] بن شني عبد القادر، **محاضرات حول تسيير عمليات التجارة الدولية**، مطبوعة جامعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2022/2021، ص 39.

[4] فريد النجار، **التصدير المعاصر و التحالفات الاستراتيجية**، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص 36.

[5] جعفر عبد الله موسى إدريس، **الإدارة الاستراتيجية**، دار الناشرون، الأردن، 2013، ص 226.

الفرع الثاني: أهدافه وأهميته.

يعتبر التصدير عملية مهمة تقوم بها الدولة من أجل تعزيز نموها الاقتصادي وتحقيق أكبر عائد مالي من العملة الصعبة.

أولا: أهداف التصدير

عمليات التصدير تعتبر الركيزة الأساسية في دعم التنمية الاقتصادية للدولة وتحقيق كل أهدافها التنموية والاجتماعية، ولا يكون ذلك إلا من خلال تعزيز التصدير وتنويعه.

وتكمن أهداف العملية التصديرية فيما يلي:[1]

- أهداف مرتبطة بالاستراتيجية التجارية:
  - تجاوز السوق الوطنية المشبعة.
  - توزيع جغرافي للمخاطر.
  - التكيف مع المنافسة.
  - التواجد في السوق الدولية.
- الأهداف المرتبطة بالجانب المالي:
  - الزيادة في رقم الأعمال.
  - رفع هوامش المردودية والإيرادات المالية.
  - رفع مردودية رؤوس الأموال المستثمرة.
- الأهداف المرتبطة بتحسين شروط الإنتاج:
  - تحسين قدرات الإنتاج بالمؤسسات الوطنية داخل الدولة.

[1] حفصة بن سلمة، **أثر سياسات سعر الصرف على ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة غرداية، 2021، ص 15.

- استغلال الامتيازات المتوفرة.
- خفض الكلفة الإنتاجية.
- رفع من جهود البحث والتطوير.

ثانيا: أهمية التصدير

للتصدير أهمية كبيرة فهو يعمل بشكل أساسي على إدخال العملة الصعبة للدولة، فهو مصدر مهم لها وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية داخلها، كما أن له العديد من الأهمية ويمكن تلخيص أهميته فيما يلي:[1]

- خلق فرص عمل جديدة.
- إصلاح العجز في ميزان المدفوعات.
- جذب الاستثمار المحلي والأجنبي.
- تحقيق معدلات نمو قادرة على خلق فرص عمل جديدة للقضاء على البطالة داخل الدولة.
- التصدير هو الامتداد الطبيعي للتوسع في المؤسسات لأن المؤسسة تسعى دائما لزيادة حجمها وفرض سيطرتها على الأسواق المتعددة.[2]
- التصدير هو المخرج مما تعاني منه الكثير من المؤسسات من فائض في طاقات الإنتاج وفي المخزون، ففي بعض المؤسسات هذه الطاقة الإضافية تشكل تكلفة إضافية تؤثر على ربحية المؤسسة.
- يمنح التصدير المؤسسة قدرة على مواجهة المنافسة وفتح المزيد من الأسواق الخارجية ومسايرة التطورات التكنولوجية وكفاءة اليد العاملة.

[1] عواطرة صلاح الدين، كوارش محمد إلياس، **مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2014-2022**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، قالمة، 2022، ص 42.

[2] زكريا الدوري، خالد أحمد علي صالح، **إدارة الأعمال الدولية**، دار اليازوري للنشر، الأردن، 2007، ص 48.

- يمكن التصدير الدولة من دعم الميزان التجاري أي القدرة على الدفع.
- توفير رؤوس الأموال وتوسيع السوق المحلي إلى السوق العالمي.[1]
- تدعيم النمو الاقتصادي في الدولة من خلال زيادة نصيب الفرد من الدخل الوطني وتحسين المستويات المعيشية.
- تحسين القدرة التفاوضية للدولة في أي مفاوضات خارجية كالانضمام إلى منظمة التجارة الدولية مثلا، فالدولة المصدرة لها القدرة لإحداث الضغط على الدول المستوردة حسب حاجة الدول الأخرى.[2]

المطلب الثاني: استراتيجية ترقية الصادرات خارج المحروقات

تعتمد الجزائر على قطاع المحروقات في عملية التصدير باعتباره المورد الأساسي لجلب العملة الصعبة، لكن هذا الأمر والنهج عرف بعض التغير في السنوات الأخيرة من خلال تشجيع عمليات التصدير خارج قطاع المحروقات، وذلك بوضع استراتيجيات تعمل على ترقيتها، وهو ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

الفرع الأول: أهمية نشاط التصدير خارج المحروقات.

تعتبر الصادرات خارج المحروقات خيار مهم وأساسي للدولة الجزائرية لتنويع مصادر الدخل القومي ومواجهة الآثار السلبية المرتبطة بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وكل ذلك من أجل تحقيق تنمية اقتصادية بشكل منظم، خاصة وأن المصادر الأخرى من صادرات النفط والغاز الطبيعي لا تتصف بالاستمرار.

[1] زكريا الدوري، خالد أحمد علي صالح، **مرجع سبق ذكره** ، ص 51.

[2] مصطفى محمود فؤاد، **التصدير والاستيراد علميا وعمليا**، دار النهضة العربية، مصر، 2017، ص 62.

تكمن أهمية نشاط التصدير خارج المحروقات في الجزائر في المساهمة في تحسين الأداء الاقتصادي الجزائري، ويكون ذلك من خلال الآتي:[1]

- التصدير خارج المحروقات يساهم في تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومتواصلة بحيث الطلب المحلي غير كافي وقادر على تحقيق هدف النمو المتواصل.
- تعد القطاعات التصديرية مجال خصب لتوليد الوظائف، فالتصدير يرتبط ارتباطا بالبطالة.
- يفقد الاقتصاد الوطني الكثير من العملات الأجنبية جراء الاعتماد المتزايد على استراد المواد الأولية والآلات لتجهيز المشاريع الاستثمارية المحلية، لذلك تزداد الحاجة الملحة للتصدير من أجل تعويض التمويل بالعملات الأجنبية.
- تعمل الصادرات خارج المحروقات على جلب العديد من الاستثمارات الأجنبية، والصادرات تسمح بزيادة رأس المال الذي يؤدي إلى التوسع في الإنتاج وإنشاء صناعات جديدة.[2]

الفرع الثاني: آليات تشجيع الصادرات خارج المحروقات

تعتمد الدولة على إجراءات وسياسات متنوعة تساهم كلها في دعم عملية تنويع التصدير خارج قطاع المحروقات، كخيار استراتيجي بالنسبة لها، وهذه الآليات تطبق على عدة مستويات وفي مجالات كثيرة الهدف منها زيادة الصادرات خارج المحروقات.

وهذه الآليات يمكن ذكرها كما يلي:[3]

[1] تيغرسي الهواري، حاج يوسف سارة، **دور الصادرات خارج المحروقات في تنمية الاقتصاد الجزائري**، مجلة المستقبل للعلوم التجارية، جامعة الجزائر، عدد خاص رقم 02، سنة 2017، ص 07.

[2] توفيق محمد عبد المحسن، **التسويق ودعم القدرة التنافسية للتصدير**، دار النهضة العربية، مصر، 2001، ص 276.

[3] حفصة بن سلمة، **مرجع سبق ذكره**، ص 18.

- **الإجراءات الجمركية:** يؤدي النظام الجمركي من خلال الإجراءات والتعريفات المطبقة فيه دورا كبيرا في دعم الصادرات خارج المحروقات، فالمهام الجمركية تعمل على التأثير في الصادرات وتنشيطها واستقطاب الاستثمارات الأجنبية.[1]
- **تحرير التجارة الخارجية:** من خلال إنشاء إطار تشريعي يكرس تحرير التجارة الخارجية، ويحدد الاستثناءات الخاصة، مع إدماج الانشغالات المعنية بحماية الإنتاج الوطني، وتكون وفق إجراءات متوافقة مع قواعد التجارة العالمية.[2]
- **سياسة سعر الصرف:** تقوم السلطة المالية للدولة بتخفيض سعر صرف العملة الوطنية من أجل زيادة الطلب الخارجي على الإنتاج الوطني من السلع والخدمات القابلة للتصدير.
- **تحسين الإطار الضريبي والجبائي:** يتم منح التخفيضات الضريبية على دخول السلع التصديرية من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يؤدي إلى خفض تكلفة الإنتاج، بما ينعكس إيجابا على جعل السلع المحلية تتميز بالتنافسية في الأسواق الدولية.
- **الإطار العقاري:** من خلال تحسين استغلال العقار الصناعي بإنشاء المناطق الصناعية وتهيئتها.
- **الإطار التجاري واللوجستي:** من خلال تمكين المؤسسات المنتجة وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تجد طريقها للأسواق الخارجية بواسطة إنشاء وسطاء كمراكز التجارة ومراكز الصادرات أو الإدماج مع المؤسسات الكبيرة.[3]
- **تعزيز الجانب التشريعي والإجرائي:** من خلال تحيين النصوص القانونية المتعلقة بالاقتصاد وتسهيل الإجراءات الإدارية المرتبطة بإنشاء المؤسسات وعمليات التصدير.

---

[1] زكريا رمزي، **الاقتصاد العربي تحت الحصار**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1989، ص 186.

[2] وصاف سعيدي، **تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد 01، جامعة ورقلة، أفريل 2002، ص 11.

[3] عبود زرقين، **تعزيز الصناعات الوطنية في السياسة الصناعية الجزائرية**، مجلة الاقتصاد، العدد17،01، جامعة الجزائر، 2008، ص 240.

- **وضع استراتيجية مبنية على التصنيع:** تشجيع سياسة اقتصادية مبينة على التصنيع من أجل خلق اقتصاد منتج، من أجل التقليل من الاستيراد بحيث تكون هناك مؤسسات صناعية تقلل من السلع المستوردة.
- **استراتيجية خاصة بتحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر:** للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة في تحريك عملية التصدير، لوجود علاقة تبادلية بينه وبين التصدير، بحيث يعمل على فتح آفاق واعدة أمام المنتجات الوطنية لاقتحام الأسواق الخارجية بزيادة حجم الإنتاج كما ونوعا،[1] وتحسين القدرة التنافسية للصناعات الوطنية.

ويمكن أن نستخلص مما ذكرناه سابقا أن الدولة تعمل على تشجيع عملية التصدير خارج قطاع المحروقات، على أساس أنه خيار استراتيجي لابد منه من أجل دعم الاقتصاد الوطني، وتعزيز تنافسية الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة.

[1] شرياق رفيق، **استراتيجيات وآليات دعم الصادرات خارج المحروقات في الجزائر**، بحث مقدم في الملتقى الوطني بعنوان التجارة الخارجية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، بالمركز الجامعي بميلة، 2022/11/02.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع دراستنا هذه بالبحث، وفي هذا المبحث نتطرق إلى أهم الدراسات الأجنبية والمحلية على سبيل الذكر وليس الحصر، ثم نحاول إعطاء أوجه التشابه والاختلاف بين هذه الدراسات ودراستنا هذه.

المطلب الأول: الدراسات السابقة

نجد العديد من الدراسات المحلية والأجنبية التي تناولت موضوع الصادرات ودورها في ترقية وتحقيق التنمية الاقتصادية داخل الدول، وسنحاول ذكر أهم هذه الدراسات في هذا المطلب.

الفرع الأول: الدراسات باللغة الأجنبية

هناك العديد من الدراسات باللغة الأجنبية التي تناولت موضوع الصادرات خارج المحروقات، وسنحاول ذكر أهم هذه الدراسات على سبيل الذكر وليس الحصر.

دراسة: Abed adda

بعنوان:

The impact of non-oil exports on sustainable development in Algeria : an empirical study during the period 1990-2022, 2025.[1]

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الصادرات خارج المحروقات على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1990–2022، حيث اعتمد الباحث على النموذج القياسي وذلك باستخدام نموذج المربعات الصغرى في دراسة المتغيرات، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة قوية ومباشرة بين الصادرات خارج المحروقات والتنمية الاقتصادية في الجزائر، ومن نتائجها أنه بالرغم من الجهود التي تبذلها الدولة لترقية

[1] Abed adda, The impact of non-oil exports on sustainable development in Algeria : an empirical study during the period 1990-2022 , journal of legal and economic research, volume 8, numéro 01, 2025, pp 1001-1026.

الصادرات خارج المحروقات إلا أن عائداتها محدودة وضعيفة، بسبب الاعتماد على المحروقات باعتباره المصدر الرئيسي للصادرات.

ودعت الدراسة الى ضرورة وجود استراتيجيات أكثر فعالية من أجل ترقية الصادرات خارج المحروقات، زيادة الإنفاق الحكومي على مشاريع التنمية، التركيز على تحسين جودة المنتج وزيادة الوصول الى الأسواق العالمية.

دراسة: Djamel Eddine Dahia, Reda Bouchenafa

بعنوان:

The problem of promoting exports outside the hydrocarbon sector in Algeria: a standard analysis , 2024.[1]

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الصعوبات والعوائق التي تحد من ارتفاع الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 1990-2020، حيث تناول الباحثان علاقة التكامل المشترك بين الصادرات خارج قطاع المحروقات والنمو الاقتصادي، وذلك باستخدام نموذج السببية لجرانجرGranger، وتوصل الباحثان إلى عدم وجود علاقة سببية بين متغيرات الدراسة، وتم تفسير سبب ذلك إلى وجود ضعف في ديناميكيات جاذبية الاستثمار في نشاط الإنتاج للاقتصاد الوطني، استنتج الباحثان ارتفاع في قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال السنوات الأخيرة.

ودعت الدراسة إلى ضرورة إيجاد آليات واضحة لترقية الصادرات خارج المحروقات وتعزيز القاعدة الصناعية الوطنية من خلال الانتاج والتصدير، وضرورة توفير آليات لترويج المنتوج الوطني، إعادة هيكلة القطاع الصناعي من خلال تأهيل الموارد البشرية وتحويل الخبرات المتراكمة إلى قدرات إبداعية وتطوير القطاع الصناعي.

[1] Djamel Eddine Dahia, Reda Bouchenafa, The problem of promoting exports outside the hydrocarbin sector in Algeria : a standard analysis , 2024, review of eco research, issn 1112-6612, volume 19,numéro 01,2024, pp 45-62.

دراسة: Boutalbi Maamar, Kramou Lila

بعنوان:

Algeria's efforts to promote exports outside the hydrocarbons through developing food industries during the period 2017-2019, 2024.[1]

ركزت الدراسة على مفهوم الصناعات الغذائية والسياسات والبرامج التي تنتهجها الدولة لكون الصناعات الغذائية تعتبر بديلا استراتيجيا يجب أن تعتمد علية الحكومة الجزائرية لترقية الصادرات خارج المحروقات بهدف تنويع مصادر الدخل القومي، واعتمد الباحثان المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى أنه بالرغم من الجهود التي تبدلها الدولة من خلال السياسات والبرامج والحوافز لترقية قطاع الصناعات الغذائية، إلا أنه لاتزال الدولة تتكبد نفقات مرتفعة تقدر بملايين الدولارات بسبب ارتفاع في الواردات من المواد الغذائية الأساسية كالحبوب والحليب والزيوت واللحوم المستوردة.

ودعت الدراسة الى تفعيل دور الدبلوماسية الجزائرية في الخارج للإزالة جميع العقبات التي تواجه المصدرين أثناء عملية التصدير كوجود صعوبات في تلقي المدفوعات بسبب عدم وجود فروع للبنوك الجزائرية في الخارج، عدم وجود معلومات حول الأسواق الخارجية، وضرورة الاهتمام بالزراعة في المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية بهدف التقليل من التبعية للخارج في شعب الحبوب والبقوليات والبذور والزيوت.

[1] Boutalbi Maamar, Kramou Lila, Algeria's efforts to promote exports outside the hydrocarbons through developing food industries during the period 2017-2019, management & economic research journal, volume 06, numéro 01, 2024, pp 79-94.

دراسة : Bouaouina Hidayette

بعنوان:

Les exportations hors hydrocarbures en Algérie, enquête auprès de quelques entreprises algérienne, 2016. [1]

تناولت هذه الدراسة موضوع الصادرات خارج قطاع المحروقات من خلال تحديد المخاطر والصعوبات التي تواجه عملية التصدير خارج قطاع المحروقات، والجهود التي تبدلها الحكومة الجزائرية في دعم عملية الصادرات خارج المحروقات.

وأجرت الدراسة على مؤسسات تقوم بنشاط التصدير خارج المحروقات، بطريقة استقصائية، وتم تحديد أهم المشاكل والصعوبات التي تواجه هذه الشركات، ومن أهم النتائج المتوصل إليها هي وجود نقص وعدم كفاية في الإعانات المالية والإمكانيات اللوجستيكية التي تقدمها الدولة للشركات المصدرة، إضافة إلى العقبات الإدارية الموجودة من قبل الإدارات المشرفة على التصدير، الأمر الذي يوجب العمل على رفع هذه العراقيل وتفعيل الإصلاحات المرتبطة بقطاع التصدير خارج المحروقات.

دراسة: Chiha Khemici

بعنوان:

Essai d'analyse de la problématique de diversification des exportations hors hydrocarbure: cas de l'Algérie, 2014.[2]

قامت هذه الدراسة على تحليل البيانات المتعلقة بالصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات في الجزائر، وقد تم جمع البيانات والإحصائيات من وزارة التجارة باعتبارها هي الجهة التي تتولى متابعة قطاع التصدير ومن قبل إدارة الجمارك الجزائرية.

[1] Bouaouina Hidayette, essai d'analyse de la problématique de diversification de l'exportation hors hydrocarbure, cas de l'Algérie, Master en sciences commerciales, université Bejaia, 2016.

[2] Essai d'analyse de la problématique de diversification des exportations horshydrocarbure.2014, Revue Algérienne de la mondialisation et des politiques économiques, numéro 05, 2014, p 9.

تم إجراء دراسة قياسية على البيانات المحصل عليها وإجراء المقارنات اللازمة، وذكر الباحث الأسباب والقيود التي ساهمت في ضعف عملية التصدير خارج قطاع المحروقات في الجزائر، وقد توصلت الدراسة إلى أن الجزائر تعتمد على صادرات المحروقات بنسبة تقارب 95% من إجمالي الصادرات، ودعت الدراسة إلى العمل على التركيز على إجراء إصلاحات هيكلية على الاقتصاد الجزائري من خلال دعم الاستثمار الأجنبي وتحديث المنظومة القانونية المرتبطة بالمالية والاقتصاد.

الفرع الثاني: دراسات باللغة العربية.

في هذا الفرع سنحاول عرض أهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع بحثنا بالدراسة وذلك على سبيل الذكر وليس الحصر، لكون موضوع الصادرات خارج قطاع المحروقات تم دراسته من جوانب مختلفة ونحن سنذكر الدراسات التي تناولت الهيئات الداعمة لعملية التصدير خارج المحروقات.

قيرع سعيدة، دراسة تقييمية لدور هيئات دعم التصدير في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، دراسة حالة الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX، سنة 2023.[1]

هدفت هذه الدراسة إلى تتبع تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، وابداء أهم الأساليب والاستراتيجيات التي اتبعتها الجزائر لإيجاد توازن بين الصادرات النفطية والصادرات غير النفطية، وركزت الدراسة على دور الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX باعتبارها لها علاقة مباشرة بقطاع التصدير خارج المحروقات.

اعتمدت الباحثة في جمع البيانات على منهج دراسة الحالة من خلال الإشارة إلى حالة الاقتصاد الجزائري بصفة عامة وقطاع الصادرات على وجه الخصوص خلال الفترة السنوية من 2010 إلى سنة 2023.

[1] قيرع سعيدة، **دراسة تقييمية لدور هيئات دعم التصدير في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات**، دراسة حالة الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة غرداية، 2023.

ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل الى أن الحكومة الجزائرية تبذل مجهودات كبيرة في مجال ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، إنشاء هيئات تابعة للدولة تعمل على دعم المؤسسات التي تقوم بعملية التصدير من قبل تقديم المساعدات على جميع الأصعدة، وركزت على دور الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX، وأبرزت الدراسة دورها الفعال في الرفع من الصادرات خارج قطاع المحروقات، إضافة إلى ضعف في بعض الاستراتيجيات المتعلقة بدعم عملية التصدير.

دراسة : الشاهد كلثوم و بوطالبي وفاء، برحمون نور الهدى.

بعنوان: دور هيئات دعم التصدير في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات بالجزائر، دراسة حالة لشركة التصدير التمور بوطي بودراع بتقرت، سنة 2023.[1]

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أهم الاستراتيجيات والتدابير التي اتخذتها الدولة الجزائرية في مجال دعم قطاع التصدير خارج قطاع المحروقات من خلال إنشاء هيئات إدارية دورها دعم هذا القطاع، إضافة إلى إبراز دور هذه الهيئات في دعم المؤسسات التي تقوم بعملية التصدير خارج قطاع المحروقات حيث كانت مؤسسة محل الدراسة هي مؤسسة متخصصة في تصدير التمور على مستوى بلدية تقرت، وكانت الدراسة خلال الفترة الزمنية ما بين 2010 حتى 2023.

اعتمدت الدراسة في جمعها للبيانات على المنهج التحليلي الوصفي في التحليل والتعريف بالهيئات الإدارية التي تتولى عملية دعم عملية التصدير خارج المحروقات، ومنهج دراسة الحالة من خلال التعريف بمؤسسة تنشط في مجال تصدير التمور.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الصادرات خارج قطاع المحروقات أصبحت تلعب دور مهما بالنسبة للدول النفطية، والتزام الدولة بدعم المؤسسات التي تقوم بعملية التصدير خارج قطاع المحروقات من خلال

[1] الشاهد كلثوم وبوطالبي وفاء، برحمون نور الهدى، بعنوان: **دور هيئات دعم التصدير في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات بالجزائر**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة الوادي، 2023.

الهيئات التي وضعتها الدولة لهذا الغرض، وقدمت توصيات بضرورة تقديم تسهيلات إضافية تتعلق بالجانب البنكي وكذا توفير آليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

دراسة: هرقة نسرين و بومعزة شرين

عنوان: آليات المرافقة الجمركية ودورها في إنعاش وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، دراسة حالة مفتشية إدارة الجمارك بعنابة، سنة 2022.[1]

تناولت هذه الدراسة دور آليات المرافقة الجمركية في ترقية الصادرات خارج المحروقات بإجراء دراسة ميدانية بمفتشية الجمارك بميناء عنابة، وتوصلت الدراسة إلى أن آليات المرافقة الجمركية من تحفيزات وتسهيلات في الأنظمة الجمركية من تقليص آجال الجمركة والتكاليف والتي تساعد المؤسسات الاقتصادية في تعزيز تنافسيتها في الأسواق الخارجية، وساهمت الجمارك في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات بنسب معتبرة غير أنها لم تصل للمستوى المطلوب الذي حددته الدولة لذا لجأت الدولة الى رفع مستوى الدعم لتعزيز قيمة ونسبة الصادرات خارج المحروقات، وأوصت الدراسة بضرورة تقديم الدعم الفني للمصدرين، رفع جودة الانتاج وفق رغبات الأفراد والمعايير الدولية، العمل على تطوير قطاع النقل واللوجستيك من الموانئ والطرقات والمطارات.

[1] هرقة نسرين، بومعزة شرين، **آليات المرافقة الجمركية ودورها في إنعاش وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر**، دراسة حالة مفتشية إدارة الجمارك بعنابة، مذكرة ماستر في شعبة العلوم التجارية تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، سنة 2022.

المطلب الثاني: مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

في هذا المطلب نتطرق إلى شرح أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة ودراستنا هذه.

الفرع الأول: أوجه التشابه

الدراسات السابقة	أوجه التشابه
Abed adda	تتشابه في متغير الدراسة الصادرات خارج قطاع المحروقات
Djamel Eddine Dahia, Reda Bouchenafa	تتشابه في متغير الدراسة الصادرات خارج قطاع المحروقات
Boutalbi Maamar, Kramou Lila	تتشابه في متغير الدراسة الصادرات خارج قطاع المحروقات تتشابه في منهج الدراسة
Bouaouina Hidayette	تتشابه في متغير الدراسة الصادرات خارج قطاع المحروقات تتشابه في منهج الدراسة
Chiha Khemici	تتشابه في منهج الدراسة
دراسة قيرع سعيدة	تتشابه في متغير الدراسة ومنهج الدراسة
دراسة الشاهد كلثوم وآخرون	تتشابه في متغير الدراسة ومنهج الدراسة
دراسة هرقة نسرين وبومعزة شرين	تتشابه في متغير الدراسة ومنهج الدراسة

الفرع الثاني: أوجه الاختلاف

الدراسات السابقة	أوجه الاختلاف
Abed adda	اختلاف في عنوان الدراسة وفي دراسة الحالة والمدة الزمنية ووقت الدراسة
Djamel Eddine Dahia, Reda Bouchenafa	اختلاف في عنوان الدراسة وفي دراسة الحالة والمدة الزمنية ووقت الدراسة
Boutalbi Maamar, Kramou Lila	اختلاف في عنوان الدراسة وفي دراسة الحالة والمدة الزمنية ووقت الدراسة
Bouaouina Hidayette	اختلاف في عنوان الدراسة وفي دراسة الحالة والمدة الزمنية ووقت الدراسة
Chiha Khemici	اختلاف في عنوان الدراسة وفي دراسة الحالة والمدة الزمنية ووقت الدراسة
دراسة قيرع سعيدة	اختلاف في دراسة الحالة والمدة الزمنية
دراسة الشاهد كلثوم و آخرون	اختلاف في دراسة الحالة والمدة الزمنية
دراسة هرقة نسرين و بومعزة شرين	اختلاف في عنوان الدراسة وفي دراسة الحالة والمدة الزمنية ووقت الدراسة

- **التعقيب على الدراسات السابقة:**

ما يمكن أن نستخلصه من مقارنة الدراسات السابقة ودراستنا هذه أنها تطرقت لنفس متغير الدراسة وهو ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، لكن ما يميز دراستنا هذه عن كل هذه الدراسات هو أنها جمعت بين كل الهيئات الإدارية التابعة لوزارة التجارة وكذا دور الجمارك الجزائرية في دعم الصادرات خارج قطاع المحروقات، وهو ما لم يتم التطرق له سابقا بل كان الأمر يقتصر على التطرق لعنصر واحد من الهيئات أو الجمارك بشكل مستقل، ودراستنا تطرقت إلى ذكر كل الآليات والاستراتيجيات المناسبة التي تساعد على رفع نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات، عكس الدراسات السابقة التي ركزت على آليات محددة.

خلاصة الفصل

في ختام هذا الفصل يمكن القول أن التصدير هو أمر أساسي في العملية الاقتصادية لكونه يعتبر المورد الأول للعملة الصعبة التي تحتاجها الدول في تحقيق التنمية الاقتصادية، والجزائر تسعى إلى تنويع مصادر دخلها من خلال تشجيع التصدير خارج قطاع المحروقات عن طريق اعتماد آليات واستراتيجيات متنوعة تدعم هذا التوجه، تواجه عملية الرفع من نسبة الصادرات خارج المحروقات العديد من العراقيل والصعوبات الأمر الذي تعمل الهيئات التي وضعتها الدولة على رفعها وتسهيل عملية التصدير، الأمر الذي يوجب الاهتمام المستمر والدائم بعملية رفع نسبة التصدير خارج قطاع المحروقات.

الفصل الثاني:

دور هيئات دعم التصدير في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات

تمهيد:

تسعى الحكومة الجزائرية إلى الرفع من نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات من أجل دعم المنتوج الوطني و جعله منافسا قويا للمنتوج الأجنبي، وعملية الدعم تكون من خلال تسهيل الإجراءات المتعلقة بالتصدير من خلال إنشاء هيئات مختصة في عملية دعم التصدير خارج قطاع المحروقات، إضافة الى الدور الذي تؤديه الجمارك باعتبارها هيئة مشرفة على عمليات التصدير والاستيراد، وفي هذا الفصل سنتطرق بشيء من التفصيل الى الهيئات الإدارية التي تدعم عملية التصدير خارج قطاع المحروقات وتقييم أداءها وكذا دور الجمارك في دعم هذه العملية، إضافة الى تقييم الآليات المعتمدة في عملية الدعم.

المبحث الأول: الهيئات الداعمة للتصدير خارج المحروقات في الجزائر

في هذا المبحث نتطرق بشيء من التفصيل إلى تعريف بالهيئات الداعمة للتصدير خارج قطاع المحروقات في الجزائر، بذكر مهامها والاجراءات المعتمدة من قبلها.

المطلب الأول: الهيئات التابعة لوزارة التجارة

نتطرق في هذا المطلب إلى الهيئات التابعة لوزارة التجارة التي تعني بدعم التصدير خارج قطاع المحروقات بشيء من التفصيل، ونذكر في هذا الخصوص أنه تم استحداث وزارة خاصة بالتجارة الخارجية بموجب المرسوم الرئاسي رقم 24-374 مؤرخ في 16 جمادى الأولى عام 1446 الموافق 18 نوفمبر سنة 2024، وبالتالي هذه الهيئات أصبح يتم تسيرها والإشراف عليها من قبل وزارة الخارجية وترقية الصادرات ووزارة التجارة الداخلية وضبط السوق الوطنية.[1]

أولا: الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI).

تأسست الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-94 مؤرخ في 14 شوال عام 1416 الموافق 3 مارس سنة 1996، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري ولها استقلال مالي، وهي تحت وصاية الوزير المكلف بالتجارة.

تتكون هذه الغرفة من غرف التجارة والصناعة التي أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-93 مؤرخ في 14 شوال عام 1416 الموافق 3 مارس سنة 1996.

[1] **مرسوم رئاسي رقم 24-374 مؤرخ في 16 جمادى الأولى عام 1446 الموافق 18 نوفمبر سنة 2024، يتضمن تعيين أعضاء الحكومة**، الجريدة الرسمية، العدد 77، ص 6.

وتم تعديل أجهزة الغرفة من 20 إلى 48 غرفة على المستوى الوطني، وتضم الجمعية العامة للغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة 219 عضو، كما يتكون مجلس الغرفة من 19 عضو، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 10-319 مؤرخ في 15 محرم عام 1432 الموافق 21 ديسمبر سنة 2010.[1]

وتكلف الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة بوجه الخصوص بما يلي:

- تقوم بدراسة الوضعية الاقتصادية للبلاد والتفكير فيها وتطورها وتقدم أراءها إلى السلطات العمومية بخصوص وسائل تنمية النشاط الاقتصادي الوطني وترقيته.
- تصدر كل وثيقة أو شهادة أو استمارة، يقدمها أو يطلبها الأعوان الاقتصاديون لاستعمالها، أساسا خارج البلاد وتؤشرها وتصدق عليها.
- تنظم أو تشارك في تنظيم جميع اللقاءات والتظاهرات الاقتصادية، داخل الجزائر وخارجها، لاسيما المعارض والندوات والمناظرات والأيام الدراسية والمهام التجارية التي يكون غرضها ترقية النشاطات الاقتصادية الوطنية والمبادلات التجارية مع الخارج وتنميتها.
- تنجز كل الأعمال التي تساعد على ترقية المنتوجات والخدمات الوطنية في الأسواق الخارجية.
- تقترح أي تدبير يرمي إلى تسهيل عمليات تصدير المنتوجات والخدمات الوطنية وترقيتها.
- تقوم بنشاطات التعليم والتكوين وتحسين المستوى وتجديد المعلومات لصالح المؤسسات.[2]

وهي همزة ربط بين المتعاملين الاقتصاديين والوزارة الوصية(وزارة التجارة)، بحيث تقوم بما يلي:[3]

- تمثيل الشركات؛
- تنشيط وترقية ودعم الشركات؛

---

[1] https://www.commerce.gov.dz consulté le 15/03/2025 à 20.00.

[2] المادة 5، **المرسوم التنفيذي 96-94 مؤرخ في 14 شوال عام 1416 الموافق 3 مارس سنة 1996**، الجريدة الرسمية، العدد 16، ص ص 19- 20.

[3] لعمالسة حاج، حطاب مراد، **دور المؤسسات والهيئات الداعمة للصادرات خارج المحروقات في ظل مخطط الإنعاش الاقتصادي 2024/2020**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 17، العدد ديسمبر(2024)، ص 311.

- تعليم وتأهيل وتكوين رؤساء الشركات؛
- التحكيم، الوساطة وفك النزاعات التجارية؛
- مرافقة المؤسسات المصدرة؛
- تقديم المشورة والمعلومات الاقتصادية للمؤسسات المصدرة،

ثانيا: المركز الجزائري لمراقبة النوعية والرزم (CACQE)

هو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري موضوع تحت وصاية وزارة التجارة. تم إنشاؤه بموجب مرسوم تنفيذي رقم 03-318 المؤرخ في 30 سبتمبر 2003 المعدل والمكمل للمرسوم رقم 89-147 المؤرخ في 8 أوت 1989 .[1]

ونذكر بعض مهام المركز في:[2]

- ترقية نوعية الانتاج الوطني للسلع والخدمات.
- القيام بكل أعمال البحث التطبيقي والتجريبي المتعلقة بتحسين نوعية السلع والخدمات.
- التأكد من مطابقة المنتوجات للمقاييس والخصوصيات القانونية أو التنظيمية التي يجب أن تميزها.
- القيام بكل الدراسات والتحقيقات المتعلقة بتقييم نوعية السلع والخدمات.
- المشاركة في التكفل بأعمال وضع علامات الجودة والتصديق والاعتماد.
- تطوير نشاطات المساعدة والتدقيق والخبرة لصالح المتعاملين الاقتصاديين.
- مساعدة الهيئات والمؤسسات في تطبيق برامج ترقية النوعية.
- تنظيم الندوات والملتقيات والأيام الدراسية والمعارض والملتقيات العلمية والتقنية أو الاقتصادية لصالح جمعيات المستهلكين والمهنين.

[1]- https://www.commerce.gov.dz consulté le 15/03/2025 à 20 :00.

[2]- المادتين3-4، **المرسوم التنفيذي 03-318 مؤرخ في 4 شعبان عام 1424 الموافق 30 سبتمبر 2003**، الجريدة الرسمية، العدد 59، ص 6.

ثالثا: الصندوق الخاص لترقية الصادرات (FSPE):

تم تأسيس الصندوق الخاص لترقية الصادرات (FSPE) بموجب تنفيذي رقم 96-205 من قانون المالية لسنة 1996،[1] حيث تخصص لتقديم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية وتسويق منتجاتهم في الأسواق الخارجية، كما تمنح إعانات الدولة عن طريق الصندوق الخاص لترقية الصادرات لفائدة أي شركة مقيمة تقوم بإنتاج ثروات أو تقدم خدمات ولكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري وينشط في مجال التصدير، يتم تحديد مبلغ إعانة الدولة المتاحة بإشراف وزارة التجارة وحسب نسب تحدد مسبقا وفقا للموارد المتوفرة؛

يستفيد من الإعانة الممنوحة في إطار مساهمة الدولة في ترقية الصادرات خارج المحروقات، كل متعامل مقيم بالجزائر، ويمارس نشاط تصدير المنتجات الجزائرية و/أو يقدم خدمات تساهم في الترويج للمنتجات الجزائرية في الأسواق الخارجية.[2]

تحدد قائمة النفقات التي يتم التكفل بها ونسب التعويض في إطار مساهمة الدولة لترقية الصادرات حسب ما جاء في قرار وزاري مشترك مؤرخ في 8 نوفمبر 2022، يحدد قائمة النفقات المتكفل بها ونسب التعويض وشروط الاستفادة من الدعم في إطار مساهمة الدولة لترقية الصادرات كما يأتي:

1- التكفل بجزء من المصاريف المرتبطة بدراسة الأسواق الخارجية وإعلام المصدرين ودراسة تحسين نوعية المنتجات والخدمات الموجهة للتصدير:

- 10% من التكاليف المرتبطة بدراسة الأسواق الخارجية الموجهة للبحث عن منافذ للمنتجات الجزائرية.
- 10% من التكاليف المرتبطة بإعلام المصدرين حول فرص وإمكانيات التصدير.

[1] **مرسوم تنفيذي رقم 96-205، مؤرخ في 1996/6/05 متضمن كيفيات تسيير حساب التخصيص رقم 84-302، بعنوان ترقية الصادرات**، الجريدة الرسمية، العدد 35، سنة 1996، ص 5.

[2] https:// www.algex.dz.com, consulté le 10/03/2025 à 10 :00.

- 10% من التكاليف المرتبطة بالدراسات الموجهة لتحسين نوعية المنتجات والخدمات الموجهة للتصدير. [1]

2- التكفل بجزء من مصاريف مشاركة المصدرين في المعارض والعروض والصالونات المتخصصة بالخارج، وكذا التكفل بمصاريف مشاركة المؤسسات في المنتديات التقنية الدولية:

- 50% من التكاليف المدفوعة للمشاركة في التظاهرات الاقتصادية بالخارج بصفة فردية.
- 80% من التكاليف المدفوعة للمشاركة المدرجة في إطار البرنامج السنوي الرسمي لمشاركة الجزائر في التظاهرات الاقتصادية بالخارج.
- 80% من التكاليف المدفوعة للمشاركة في التظاهرات التي تكتسي طابعا استثنائيا بالخارج أو التي تقتصر فقط على وضع شباك وحيد.
- 10% كتعويض للهيئة المكلفة بتنفيذ البرنامج الرسمي للتظاهرات الاقتصادية بالخارج أو المنظمة على المستوى الوطني.
- 50% كتعويض للهيئات التي يتم تكليفها بتنظيم تظاهرات اقتصادية بالخارج غير المدرجة ضمن البرنامج الرسمي بناء على طلب المتعاملين الاقتصاديين.

3- التكفل الجزئي الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل إعداد تشخيص التصدير وإنشاء خلايا تصدير داخلية:

- 10% من تكاليف إعداد تشخيص للتصدير بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- 10 من تكاليف إنشاء خلايا تصدير داخلية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4- التكفل بجزء من تكلفة البحث عن الأسواق الخارجية التي يتحملها المصدرون، وكذا الإعانة المخصصة للإنشاء الأولي للوحدات التجارية في الأسواق الخراجية:

- 10% من التكاليف التي يتحملها المتعاملون الاقتصاديون والمتعلقة باستكشاف الأسواق الخارجية.

[1] **قرار وزاري مشترك مؤرخ في 2022/11/08، يحدد قائمة النفقات المتكفل بها ونسب التعويض وشروط الاستفادة من الدعم في إطار مساهمة الدولة لترقية الصادرات**، الجريدة الرسمية، العدد 82، سنة 2022، ص 33.

- 20% من تكاليف الإنشاء الأولي للممثليات التجارية بعنوان التواجد التجاري بصفة فردية أو جماعية في الأسواق الخارجية.

5- الإعانة المخصصة لطبع وتوزيع الدعائم الترويجية للمنتوجات والخدمات الموجهة للتصدير واستعمال التقنيات الحديثة للإعلام والاتصال (أحدث مواقع الكترونية...):[1]

- 10% من تكاليف طبع وتوزيع الدعائم الترويجية للمنتوجات والخدمات للتصدير.
- 10% من التكاليف المرتبطة باستعمال التقنيات الحديثة للإعلام والاتصال.

6- الإعانة المخصصة لإنشاء العلامات التجارية وكذا التكفل بمصاريف حماية المنتجات الموجهة للتصدير في الخارج (العلامات التجارية و العلامات وبراءات الاختراع)، وتمويل الميداليات والأوسمة الممنوحة سنويا للمصدرين الأوائل وذوي النجاعة والمكافآت على الأبحاث الجامعية المتعلقة بالصادرات خارج المحروقات:

- 50% من تكاليف إنشاء العلامات التجارية.
- 50% من تكاليف حماية المنتوجات بالخارج، الموجهة للتصدير.
- 100% من تكاليف منح الميداليات والأوسمة للمصدرين الأوائل.
- 100% من تكاليف منح المكافآت على الأبحاث الجامعية التي تساهم في ترقية الصادرات خارج المحروقات.

7- الاعانة المخصصة لتطبيق برامج التكوين في المهن المتعلقة بالتصدير:

- 80% من تكاليف وضع برامج التكوين المتخصص في مهن التصدير حيز التنفيذ التي تقوم بها الهيئات المتخصصة بطلب من الوزير المكلف بالتجارة وترقية الصادرات.

8- التكفل بجزء من نفقات نقل السلع والمواد المصدرة للخارج:

[1] قرار وزاري مشترك مؤرخ في 2022/11/08، **مرجع سبق ذكره**، ص 34.

- 50% من تكاليف النقل الدولي، النقل الداخلي، الشحن والعبور للمنتجات الموجهة للتصدير.
- 50% من تكاليف النقل التي تسدد لشركات النقل التي تبرم اتفاقيات مع الوزارة الكلفة بالتجارة والتي تمثل قيمة الإعانة التي استفاد منها المصدر.

9- التكفل بجزء من مصاريف النقل لتصدير المواد القابلة للتلف أو ذات الوجهة البعيدة:

- 10% كتعويض إضافي على مبلغ التعويض المحدد على نفقات النقل للمنتوجات الفلاحية سريعة التلف الموجهة للتصدير.
- 10% كتعويض إضافي على مبلغ التعويض المحدد على نفقات النقل، لتصدير المنتجات نحو وجهة بعيدة.

10- التكفل بجزء من مصاريف سحب دفاتر الشروط للمناقصات الدولية بالخارج:

- 50% من نفقات سحب دفاتر الشروط للمناقصات الدولية بالخارج.

11- تعويض جزء من نفقات نقل السلع والمواد من المنتجات الوطنية المعروضة في المعارض الدائمة بالخارج للمؤسسة المكلفة بإدارة هذه المعارض الدائمة:

- 50% من نفقات نقل السلع والمواد من المنتجات الوطنية المعروضة في المعارض الدائمة بالخارج للمؤسسة المكلفة بإدارة هذه المعارض الدائمة.[1]

رابعا: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX)

تعد الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ألجكس) مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، وقد تأسست عام 2004 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-174 المؤرخ في 12 جوان 2004، بعد حل الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية (PROMEX)، حسب المادة 31 من هذا المرسوم وتحويل صلاحياته ومهامه الى

[1] قرار وزاري مشترك مؤرخ في 2022/11/08، **مرجع سبق ذكره**، ص 35.

الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، وهي حسب المرسوم التنفيذي تحت وصاية الوزير المكلف بالتجارة الخارجية.[1]

تعتمد وكالة ألجكس سياسة توسيع المبادلات التجارية والاندماج الدولي، كما تعمل دور الوسيط بين مؤسسات الدولة والمصدرين الجزائريين، وتعد وكالة ألجكس أداة عمومية مفضلة لترقية وتنمية الصادرات خارج المحروقات من أجل دعم المجهودات المبذولة من طرف الشركات وذلك بوضع السياسات والاستراتيجيات العمومية من أجل ترقية وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات.[2]

وتتجلى مهام ألجكس في مايلي:[3]

- المشاركة في تحديد استراتيجية ترقية التجارة الخارجية ووضعها حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من الهيئات المعنية.
- تسيير وسائل ترقية الصادرات خارج المحروقات لصالح المؤسسات المصدرة.
- تحليل الأسواق العالمية وإجراء دراسات استشرافية شاملة وقطاعية حول الأسواق الخارجية.
- إعداد تقرير سنوي تقييمي لسياسة الصادرات وبرامجها.
- وضع منظومات الإعلام الإحصائية القطاعية والشاملة حول الإمكانات الوطنية للتصدير إلى الأسواق الخارجية وتسيير ذلك.
- وضع منظومة مواكبة الأسواق الدولية وتأثيرها في المبادلات التجارية الجزائرية.
- وضع تصور للمنشورات المختصة والمذكرات الظرفية وتوزيعها في مجال التجارة الدولية.
- متابعة المتعاملين الاقتصادين الوطنيين وتأطير مشاركتهم في مختلف التظاهرات الاقتصادية والمعارض والعروض والصالونات المختصة المنظمة بالخارج.

---

[1] https:// www.algex.dz.com. consulté le 10/03/2025 à 10 :15.
[2] https:// www.algex.dz.com. consulté le 10/03/2025 à 10 :15.
[3] المادة 6، **المرسوم التنفيذي رقم 04-174 مؤرخ في23 ربيع الثاني عام 1425 الموافق 12 يونيو سنة 2004**، الجريدة الرسمية، العدد 39، بتاريخ 2004/06/16، ص 5.

- مساعدة المتعاملين الاقتصاديين على تطوير أعمال الاتصال والإعلام والترقية المتعلقة بالمنتوجات والخدمات الموجهة للتصدير.
- إعداد مقاييس تقديم الأوسمة والجوائز والنياشين التي تمنح لأحسن المصدرين.
- يمكن أن تقوم الوكالة، زيادة على ذلك، بنشاطات مدفوعة الأجر في مجال الإتقان وفي تلقين تقنيات التصدير وقواعد التجارة الدولية وكذلك كل خدمة أخرى في ميادين تقديم المساعدة أو الخبرة للإدارات والمؤسسات، ذات الصلة باختصاص الوكالة.

وإضافة إلى المهام المنوطة بها والتي ذكرناها آنفا تقوم الوكالة بمهام أخرى تدعم عملية التصدير وهي كآتي:[1]

- ترافق ألجكس المصدرين إلى الخارج عبر المشاركة الجزائرية في المعارض والصالونات الدولية كما تنظم لقاءات أعمال منتظمة لفائدة المصدرين.
- تقوم بتقديم الإرشادات والتوجيهات فيما يخص الأسواق الخارجية عن طريق التحليلات والدراسات الاستشرافية وتحليل قدرات الأسواق.
- تضع الوكالة تحت تصرف المصدرين فضاء استقبال واستماع في موقعها يسمى " دار المصدر" من أجل طرح كافة انشغالات وتساؤلات المصدرين، بمساعدة فريق مؤهل من أجل المساعدة فيما يخص توفير المعلومة الاقتصادية والتجارية واليقظة القانونية.
- تعمل الوكالة على تنويع استراتيجيات التصدير عن طريق تحديد وتثمين الامكانيات التصديرية الوطنية من خلال الدراسات واللقاءات المختلفة المخصصة للتصدير.
- تضع وكالة ألجكس شبكتها وشبكة شركائها الوطنيين والدوليين تحت تصرف المصدرين من أجل علاقات عمل محتملة.

[1] https:// www.algex.dz.com., consulté le 10/03/2025 à 10 :15.

وتم استحداث في موقع الوكالة خلية للإصغاء والتوجيه والرد على انشغالات المصدرين الجزائريين فيما يتعلق بالإجراءات الجمركية والضريبة، الإجراءات المصرفية والتأمينات، النقل واللوجستيك، تجارة المقايضة ضمن بوابات الكترونية.

خامسا: الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير (SAFEX)

الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير صافكس، مؤسسة اقتصادية عمومية شركة ذات أسهم منبثقة من تغيير النشاط الاجتماعي وتسمية الديوان الوطني للمعارض أونافكس التي أنشأت في سنة 1971، وتتفرع مها عدة مؤسسات فرعية منها مؤسسة معارض الجزائر (ALGERIA EXHIBITIONS)والمؤسسة العمومية تصدير (EPE TASDIR SPA).

ومن مهام الشركة:[1]

- تنظيم المعارض العامة والخاصة على المستوى الدولي، الوطني ، الجهوي والمحلي.
- تنظيم المعارض الخاصة خارج البلاد.
- إعانة المتعاملين الاقتصاديين في ميادين ترقية التجارة الخارجية وذلك بفضل:
- الإعلام في ميدان القوانين والتنظيمات التجارية.
- فرص التعامل الاقتصادي والتجاري مع الشركاء الأجانب.
- الإعلام الاقتصادي والتجاري.
- التقارب بين المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين والأجانب.
- قوانين وترتيبات التصدير.
- تحرير مجلات ونشريات إعلامية اقتصادية وتجارية.
- تنظيم ملتقيات مهنية، ندوات ومحاضرات متخصصة.

[1] https://www.commerce.gov.dz, consulté le 15/03/2025 à 20 :00.

- تسيير واستغلال كل منشآت قصر المعارض.

وهناك هيئات أخرى ليست تحت وصاية وزارة التجارة إداريا، إنما دورها يكمل في دعم المهام التي تقوم بها الهيئات التابعة للوزارة وهي:

❖ **الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (CAGEX)**

الشركة الجزائرية لتأمين والضمان الصادرات، تخضع للمادة 4 من الأمر 06-96 مؤرخ في 10 جانفي 1996 يتعلق بتأمين القرض عند التصدير، والتي تنص على أنه يعهد تأمين القرض عند التصدير إلى شركة تكلف بتأمين:

✓ لحساب الشركة الخاص وتحت رقابة الدولة، الأخطار التجارية.

✓ لحساب الدولة وتحت رقابتها، الأخطار السياسية، أخطار عدم التحويل أخطار الكوارث.

وهي شركة ذات أسهم برأس مال يقدر بـ 10.000.000.000 دج مقسمة الى أسهم بين خمسة بنوك عمومية وخمسة شركات تأمين بالإضافة الى الخزينة العمومية.

ومهام الشركة تشجيع وترقية الصادرات خارج المحروقات وضمان وتأمين المبيعات بالقرض لفائدة المتعاملين الاقتصاديين الناشطين في السوق الوطني.[1]

وتتمثل المهمة الرئيسية لشركة كاجكس في مرافقة المصدرين في تنفيذ استراتيجية التنمية الخارجية الخاصة بهم، خدمة تأمين إئتمان الصادرات، تغطية المخاطر السياسية لصالح الدولة، دعم المتعاملين الاقتصاديين في مرحلة الاستكشاف، وتزويد العملاء بالمعلومات الاقتصادية والتجارية عن الأسواق التي يرغبون التمركز فيها، كذلك عن المشترين والزبائن الذين ينوون تجسيد عملية التصدير معهم.

وكذلك تضمن كاجكس مرافقة المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين خلال مشاركتهم في المعارض والصالونات التي تنظم بالخارج في إطار ترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات.[2]

[1] https://www.cagex.com., consulté le 15/03/2025 à 22.00.
[2] https://www.aps.dz/ar/economie/173623-2025-01-08-12-31-08 consulté le 11/03/2025 à 11.00.

وتغطي الشركة مخاطر التالية:[1]

- مخاطر سياسية ناتجة عن حروب أهلية أو مع الخارج في بلد المستورد، قرار من طرف الحكومة بوضع حاجز لتنفيذ العقد القانوني، حالة المستورد في فيما إذا كان إدارة عمومية أو شركة مكلفة بخدمة عمومية.[2]
- مخاطر تجارية ناتجة عند إعسار أو عجز المشتري على الدفع.
- مخاطر التصنيع.
- مخاطر توقف عملية التسويق.
- مخاطر الكوارث الطبيعية.
- مخاطر متعلقة بتكلفة البحث عن أسواق خارجية.
- مخاطر متعلقة بعدم التحويل.

ويكون معدل تغطية للمخاطر في الحصة بنسبة 80% من المبلغ غير المدفوع للمصدر تحت المخاطر التجارية و نسبة 90% للمخاطر السياسية.

❖ **المجلس الوطني الاستشاري لترقية الصادرات (CNCPE)**

تم تشكيل المجلس الوطني استشاري لترقية الصادرات، موجب المرسوم التنفيذي رقم 04-173 مؤرخ في 23 ربيع الثاني عام 1425 الموافق 12 يونيو سنة 2004، وهذا المجلس له علاقة مباشر بوزارة التجارة باعتبارها عضو فعال و أساسي في أداء دوره في دعم عملية التصدير.

[1] https://www.cagex.com. consulté le 15/03/2025 à 22 :00.

[2] عبد الله بن منصور، غالم جلطي، **الصادرات خارج المحروقات: الوجه الآخر لتنافسية وأداء الاقتصاد الجزائري المراهنة على أي قطاع**، مجلة دفاتر بوادكس، العدد 01 أكتوبر 2012، ص 52.

ومن مهام المجلس ما يلي:[1]

- المساهمة في تحديد أهداف تطوير الصادرات واستراتيجيتها.
- القيام بتقييم برامج ترقية الصادرات وعملياتها.
- اقتراح كل تدابير ذي طبيعة مؤسساتية تشريعية أو تنظيمية، لتسهيل توسع الصادرات خارج المحروقات.

يكلف المجلس بما يأتي:

- تقييم مدى تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للصادرات خرج المحروقات.
- اقتراح كل إجراء من شأنه تسهيل عملية التصدير ودخول المنتجات الجزائرية للأسواق الخارجية.
- صياغة كل الإقتراحات التي من شأنها تدعيم تنافسية المنتجات والخدمات الجزائرية في الأسواق الخارجية.
- دراسة كل التدابير التحفيزية التي من شأنها دعم المصدرين أو كل عملية تثمين للمنتجات المحلية.
- اقتراح كل التدابير الرامية لتحسين النشاطات في المناطق الحرة والتدابير التي من شأنها رفع العراقيل التي تعيق عملية التصدير.
- تنشأ منصة رقمية مبوبة حسب القطاعات المتدخلة في عملية التصدير تخصص لتلقي ومعالجة الشكاوى الواردة من المصدرين.

[1] المادة 2، **المرسوم التنفيذي رقم 23-290 مؤرخ في 16 محرم عام 1445 الموافق 3 غشت سنة 2023**، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 04-173 المؤرخ في 12 يونيو 2004، الجريدة الرسمية، العدد 50، بتاريخ 3 أوت 2023، ص 17.

وتمثل المنصة الرقمية أداة لمساعدة المجلس الوطني الاستشاري لترقية الصادرات في متابعة رفع كل العراقيل عن عمليات التصدير واتخاذ التدابير اللازمة التي من شأنها تسهيلها.[1]

❖ **الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين (ANEXAL)**

قام المصدرون بإنشائها، وذلك من أجل التنسيق فيما بينهم لرفع قدراتهم في ولوج الأسواق الأجنبية، وأيضا من أجل التنسيق مع السلطات الجزائرية من خلال رفع انشغالاتهم إليها وتقديم المشورة والرأي عند رسم السياسات التصديرية.[2]

❖ **المجلس الوطني للتجديد الاقتصادي (CREA)**

تأسس بتاريخ 19 فيفري 2022 هو عبارة عن تكتل وطني يجمع 70 مؤسسة بين مختلف المؤسسات العامة والمؤسسات الخاصة والشركات الفتية التي تشتغل في القطاع الصناعي، حيث يعتبر في الأساس تجميع للمهارات والموارد بغية خلق قيمة مضافة من أجل تحقيق هدف التعافي الاقتصادي، والتبعية لقطاع المحروقات.

ومن أهداف المجلس الوطني للتجديد الاقتصادي:

- حماية الخصوصية والمصالح المعنوية والمادية للأعضاء بالنسبة للسلطات العمومية التي تترتب عن مجريات الحوار الاجتماعي.
- تفعيل الدور المحوري للمجلس من خلال وضع أسس وأطر لبيئة اقتصادية مستدامة تحوي جميع الفاعلين في مجال التصدير.
- الاسهام في صياغة وتفعيل الاستراتيجية الوطنية للتصدير.

---

[1] المادة 3، **المرسوم التنفيذي رقم 23-290 مؤرخ في 16 محرم عام 1445 الموافق 3 غشت سنة 2023**، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 04-173 المؤرخ في 12 يونيو 2004، الجريدة الرسمية، العدد 50، بتاريخ 3 أوت 2023، ص 18.

[2] عبد الكامل بالحبيب، **تقنيات تمويل التجارة الخارجية**، مطبوعة جامعية، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، سنة 2019، ص 3.

- دعم التنمية من خلال تفعيل المقاولاتية وتجسيد مبدأ المنافسة.
- تجسيد المقترحات المنبثقة عن منتدى التصدير.[1]

❖ **المنتدى الوطني للتصدير (FNE)**

يجتمع من خلاله الفاعلين والمصدرين في مجال التصدير، ينظم من طرف مجلس التجديد الاقتصادي الجزائري، بحضور مستشاري رئيس الجمهورية، وأعضاء الحكومة، ويحظره أيضا الوزير الأول، بإشراف ومتابعة دقيقة من طرف رئيس الجمهورية الجزائرية، حيث يدرس هذا المنتدى واقع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات وسبل ترقيتها زيادة حجمها وقيمتها، من خلال تقديم توصيات واقتراحات تهدف الى تطوير وزيادة حجم الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات.[2]

❖ **نادي المصدرين الجزائريين (CEA)**

تم إنشاؤه في 30 ديسمبر 1989 من قبل السلطات العامة والسلطات الخاصة وهو عبارة عن جمعية ذات طابع غير مالي، يتولى مهام التالية:

- تبادل المعلومات العلمية والتقنية والعلمية.
- الالتقاء والتشاور مع الأعوان الاقتصاديين.
- مناقشة كل الأسئلة المتعلقة بالتجارة الدولية.
- الدفاع عن المصدرين ومصالحهم.
- التعاون المشترك بين المنظمين إلى النادي.
- تقديم كل الاقتراحات من أجل تحسين وتشجيع تطوير الصادرات خارج قطاع المحروقات.[3]

---

[1] عز الدين بلعلي، عمر دهيمي، **دراسة تحليلية لصادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات في ظل الاستراتيجية الوطنية للتصدير 2011-2022**، مجلة معارف، المجلد 19، العدد1، جوان 2024، بتصرف، ص ص 268-269.

[2] عز الدين بلعلي، عمر دهيمي، **المرجع نفسه**، ص 267.

[3] قيرع سعيدة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 30-31.

المطلب الثاني: الجمارك كهيئة داعمة للتصدير خارج المحروقات

تعتبر الجمارك شريك أساسي في دعم الاقتصاد الوطني من خلال توفير بيئة ومناخ يساعد على إنجاح عملية التصدير، وفي هذا المطلب نتطرق الى الجمارة باعتبارها هيئة داعمة للتصدير خارج قطاع المحروقات.

أولا: التعريف بإدارة الجمارك الجزائرية

الجمارك هي جهاز وطني تابع لوزارة المالية تم إنشاءه بموجب مرسوم تنفيذي رقم 65-21 المؤرخ في 1965/01/16 المتضمن إنشاء المديرية الوطنية للجمارك، وهي تؤدي دورا محوريا في حماية الاقتصاد الوطني وتعزيز النمو الاقتصادي للدولة، ومن أجل مواجهة هذه التحديات، شرعت إدارة الجمارك الجزائرية في تنفيذ برنامج للعصرنة يهدف لتكييفها مع المتطلبات الجديدة من خلال مخطط إصلاحي يشمل جميع الجوانب التنظيمية والإدارية والتقنية والتسييرية.[1]

وتتمثل مهام إدارة الجمارك في ما يلي:[2]

1. المهام الاقتصادية للجمارك:

- تطبيق التشريع والتنظيم المسيرين لتنقل البضائع عبر الحدود بالتعاون مع المؤسسات المعنية.
- تشجيع مبدأ المنافسة النزيهة من خلال منع التصرفات غير النزيهة والغش والبحث عنها وقمعها.
- تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية من خلال التسهيلات الجمركية والأنظمة الجمركية الموضوعة لهذا الغرض.
- المشاركة في تطوير الاستثمار خارج قطاع المحروقات.
- المشاركة في وضع وتنفيذ إجراءات حماية المنتوج الوطني وتشجيعه.

[1] www.douane.gov.dz , consulté le 15/03/2025 à 22 :00.
[2] www.douane.gov.dz , consulté le 15/03/2025 à 22 :00.

- مساعدة الشركات الاقتصادية ومرافقتها من خلال عرض تجربة الجمارك والتسهيلات المنصوص عليها في التشريع الجمركي.
- إعداد الإحصائيات الخاصة بالتجارة الخارجية والتي لا يمكن بدونها وضع سياسات التجارة الخارجية والداخلية للبلاد(مهمة المساعدة في اتحاذ القرارات).
- مراقبة صحة مصدر البضائع في حال وجود اتفاقيات مع بلد ما تنص على منح امتيازات تعريفية وتجارية.
- تنفيذ إجراءات الحظر المطبقة على الاستيراد والتصدير وكذا عند الوصول أو باتجاه بلد واحد أو عدة بلدان (مهمة الحماية).
- تطبيق إجراءات حفظ المنتوج الوطني وحمايته من المنافسة غير النزيهة للمنتجات الأجنبية المستوردة.

2. المهام الجبائية للجمارك:

- تحصيل الحقوق والرسوم التي تخضع لها البضائع عند استيرادا.
- تحصيل الإتاوات الجمركية الخاصة (إتاوات تقديم الخدمات وإتاوات استخدام نظام الإعلام والتسيير الآلي للمعطيات(SIGAD)).
- متابعة الامتيازات الجبائية ومراقبتها.[1]
- أسستها قوانين المالية والقوانين الخاصة (قطاع البترول والمناجم والوكالة الوطنية لتطوير الاستثماراتAND والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)...).
- نصت عليها اتفاقيات التعريفة التفضيلية للتأكد من مشروعية منحها.
- متابعة إنتاج المحروقات وتسويقها ومراقبة إنتاجها.

[1] www.douane.gov.dz , consulté le 15/03/2025 à 22 :00.

- تحصيل العقوبات (الغرامات والمصادرات) المنجرة عن خرق القوانين والأنظمة التي تتكلف الجمارك بتطبيقها.
- الحرص على تطبيق القانون الجمركي المسير لحركة البضائع عند الدخول أو الخروج من التراب الوطني، بما فيها المسافرين وسكان الحدود وقمع أي مخالفة قد تصدر عن الأشخاص أو المؤسسات.
- الحرص على الحراسة الجمركية الشاملة في النطاق الجمركي وفي المناطق الموضوعة تحت الحراسة الجمركية.
- الحرص على تطبيق التشريع الخاص بالصرف عند المرور عبر الحدود أو فيما تعلق بالقيمة لدى الجمارك للبضائع المصرح بها عند الاستيراد أو التصدير.
- مكافحة الغش الجمركي من خلال إثبات مصدر البضائع ونوعها وقيمتها لدى الجمارك بغية مراقبة الحقوق والرسوم.
- تطبيق إجراءات الرد بالمثل ضد الدول التي قد تفرض إجراءات تعسفية ضد المنتوج الجزائري على عكس المنتجات الأخرى (زيادة الضريبة).

3. مهام الحماية للجمارك:

- المشاركة في حماية المستهلك بالحرص على خضوع المواد الاستهلاكية غير الغذائية والمنتجات المنزلية إلى مراقبة مطابقتها لمعايير السلامة والصناعة.[1]
- الحرص على أمن الأشخاص وممتلكاتهم بالاشتراك في البحث عن البضائع المحظورة والتي تشكل خطر على الصحة والمحيط.

[1] www.douane.gov.dz , consulté le 15/03/2025 à 22 :00.

- حماية الملكية الفكرية المتعلقة بالاختراعات والرسوم والنماذج الصناعية وعلامات الصنع والعلامات التجارية ضد التقليد وكذا حماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، وذلك تحت رعاية المنظمة العالمية للملكية الفكرية.

4. مهمة مساعدة اتخاذ القرار:

- الإدارة الجمركية تعد وتحلل إحصائيات التجارة الخارجية من أجل تسهيل أخذ القرار سواء بالنسبة للسلطات العمومية أو بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين.
- بطلب من السلطات العمومية تقوم الجمارك بإعداد دراسات متخصصة حول تطور التجارة الخارجية والتنبؤات لتحصيل الرسوم والحقوق الجمركية وفي إطار التحضير للقوانين المالية أو حول أثر إجراء ما أو قرار ما سوف يؤخذ.[1]

ثانيا: دورها في دعم التصدير خارج قطاع المحروقات:

تؤدي الجمارك دوراً محورياً في دعم عملية التصدير خارج قطاع المحروقات بحكم علاقتها المباشرة بعملية الاستيراد والتصدير، ومن أجل تعزيز هذا الدور عملت الحكومة على تعزيز دورها من خلال المراسيم والتشريعات التي تم وضعها لهذا الغرض، ومن بين هذه النصوص نجد الارسالية رقم 634 المؤرخة في 2016/03/13 الصادرة عن مصالح الوزير الأول التي دعت الجمارك بصورة مباشرة إلى تقديم التسهيلات التي تهدف إلى رفع نسبة التصدير خارج المحروقات.[2]

تلعب الجمارك الجزائرية دوراً محوريا في تعزيز الصادرات خارج قطاع المحروقات، وذلك من خلال تسهيل العمليات التجارية، وتبسيط الاجراءات الجمركية، وتحفيز المستثمرين لدخول الأسواق الخارجية. في ظل سعي الجزائر لتنويع اقتصادها بعيدا عن الاعتماد على المحروقات، أصبحت الجمارك أداة أساسية لدعم المصدرين وتذليل العقبات أمامهم.

[1] www.douane.gov.dz , consulté le 15/03/2025 à 22 :00.

[2] هرقة نسرين، بوعمزة شرين، **مرجع سبق ذكره**، سنة 2022، ص 66.

ويمكن تلخيص الدور الذي تؤديه الجمارك في دعم عملية خارج قطاع المحروقات كالآتي:[1]

1. الترخيص بتصدير المنتوجات المصنوعة محليا والغير مستفيدة من أي دعم، من خلال تسهيل إجراءات الجمركية في الموانئ والمطارات التي يتم فيها التصدير، ونعني بالمنتوجات المصنوعة محليا المنتجات غير المشتقة من المواد الأولية المدعمة من قبل الدولة.
2. تقديم تسهيلات فيما يخص المنتجات الغذائية التي تكون مادتها الأولية مدعمة من قبل الدولة مع التأكيد على وجود دفع الفارق في السعر للمواد الأولية المدعمة من قبل الدولة.
3. تخفيف عمليات الفحص للبضائع سريعة التلف كالخضر والفواكه وغيرها من البضائع سريعة التلف.

ويكون هذا التخفيف في الفحص كالآتي:[2]

- الفصل المؤجل في الإشكالات التي تكون بين إدارة الجمارك والمصدر.
- تحديد أجل أقصى لفحص البضائع ويكون ذلك في حدود 48 ساعة ابتداء من تاريخ تسجيل تصريح التصدير.
- الأداء المنسق للرقابة من خلال القيام بتشاور قبلي مع كل المصالح المعنية بالرقابة كالصحة مثلا.

4. إعادة تنظيم الفحص بالكاشف الضوئي عند الإرسال إلى الخارج ويخص هذا الإجراء الصادرات الغذائية وبالخصوص الخضر والفواكه والبضائع سريعة التلف.
5. تخفيف نظام إعادة التموين بالإعفاء للحقوق والرسوم وتطبيق نظام استرداد الرسوم الجمركية بناءا على تعليمات المنشور رقم 68 الصادر عن الأمانة العامة للحكومة المؤرخ في 19 سبتمبر 1999، وقد تم

[1] هرقة نسرين، بوعمزة شرين **مرجع سبق ذكره**، ص 70.

[2] عبد الكريم خميسي، عبد الكريم كيشب، **دور الجمارك في حماية الاقتصاد الوطني في ظل التحديات الراهنة حالة الجزائر**، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 01، المجلد 13، سنة 2017، ص 78.

منح نظام إعادة التموين بالإعفاء ضمن الاختصاص الحصري لمفتشية الأقسام التابع لها مكان التصدير.[1]

6. وضع هيئة ومساحات مخصصة للتصدير ويتعلق هذا الأمر بإنشاء مساحات مخصصة للتصدير في الموانئ الجافة.

7. إنشاء رواق أخضر للصادرات: وهذا الأمر يتعلق بإنشاء مسار داخل الموانئ والمطارات المعنية بعملية التصدير من أجل رفع العوائق وتسهيل الإجراءات الإدارية المعقدة المرتبطة بعملية التصدير، ويخص هذا الأمر تصدير الخضر والفواكه والبضائع سريعة التلف.

8. اعتماد الجمارك على سياسة اتصال تكون فعالة ومرنة من خلال التواصل الدائم مع المصدرين، وإجراء لقاءات دورية من أجل شرح النصوص القانونية والإجراءات التي تعتمدها الحكومة في مجال التصدير.

9. تبسيط الإجراءات الجمركية وتحفيز التصدير: حرصت الجمارك الجزائرية على تحديث وتبسيط الإجراءات الجمركية بهدف تسهيل عمليات التصدير، ومن بين هذه الإصلاحات:[2]

- إطلاق منصة رقمية لتسهيل التصريحات الجمركية، مما يسمح للمصدرين بإتمام معاملاتهم إلكترونيا دون الحاجة إلى التنقل.
- تخفيض عدد الوثائق المطلوبة عند التصدير، مما يقلل من الوقت والتكلفة.
- اجراءات التخليص المسبق التي تتيح التصريح بالبضائع قبل وصولها إلى الموانئ، مما يسرع عملية الشحن والتصدير.

10. مراقبة الجودة والمعايير الدولية: تساهم الجمارك الجزائرية في تحسين جودة المنتجات الجزائرية المصدرة من خلال:

---

[1] هرقة نسرين، بومعزة شرين، **مرجع سبق ذكره**، ص 71.

[2] طارق قندوز وقاسمي سعيد، **ملتقى حول تحديات ورهانات استراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات**، جامعة المسيلة، 17-18 مارس 2010، ص 13.

- ضمان مطابقة المنتجات للمواصفات والمعايير الدولية، مما يعزز قبولها في الأسواق العالمية.
- الحد من تصدير السلع غير المطابقة، ما يحافظ على سمعة المنتجات الجزائرية في الخارج.
- تعزيز التعاون مع الهيئات الرقابية لضمان جودة المنتجات، مثل وزارة التجارة والمخابر الوطنية.

11. محاربة التهريب وعدم التنافسية: من خلال الرقابة الجمركية الصارمة، تساهم الجمارك في:

- محاربة تهريب السلع التي يمكن أن تؤثر على الاقتصاد الوطني.
- حماية المنتجين المحليين من المنافسة غير المشروعة من خلال مكافحة تهريب المنتجات التي يمكن أن تؤثر على الأسواق الداخلية.
- تحفيز المؤسسات القانونية من خلال فرض إجراءات شفافة وعادلة لجميع المصدرين.

12.التعاون الدولي وتسهيل الاتفاقيات التجارية: تلعب الجمارك الجزائرية دورا في تعزيز التعاون الاقتصادي من خلال:

- الانضمام إلى الاتفاقيات التجارية الدولية التي تسهل دخول المنتجات الجزائرية إلى الأسواق الأجنبية.
- تعزيز الشراكات الجمركية مع دول أخرى، مما يسهل مرو السلع الجزائرية دون عوائق.
- تحسين الموانئ والمطارات لتسريع عمليات الشحن وتعزيز التنافسية في التصدير.[1]

يعد دور الجمارك الجزائرية في دعم الصادرات خارج قطاع المحروقات محوريا، إذ تسعى إلى تبسيط الاجراءات، توفير الحوافز، ضمان الجودة، محاربة التهريب، وتعزيز التعاون الدولي، ومع استمرار الجهود الحكومية لتنويع الاقتصاد، تبقى الجمارك عنصرا أساسيا في تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية في الأسواق العالمية.

[1] هرقة نسرين، بوعمزة شرين، **مرجع سبق ذكره**، ص 71.

المبحث الثاني: الآليات المعتمدة من قبل الهيئات في دعم التصدير خارج المحروقات

تعتبر عملية دعم الصادرات خارج قطاع المحروقات أولوية أساسية بالنسبة للحكومة الجزائرية، لذا نجدها تعتمد وتضع سياسات واستراتيجيات تدعم هذا العملية، وهذا المبحث نتطرق بشيء من التفصيل إلى الآليات المعتمدة في دعم التصدير خارج قطاع المحروقات.

المطلب الأول: الإجراءات والسياسات المتخذة لترقية الصادرات خارج المحروقات

من خلال ما ذكرناه في المبحث السابق يمكن الحديث عن الاجراءات والسياسات المتبعة لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في المطلب.

عملية ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات تتطلب تظافر جهود جميع الهيئات التي لها علاقة بعملية التصدير ابتداء من وزارة التجارة وانتهاءا بالدور الذي تؤديه الجمارك في هذا الأمر، فمن خلال التنسيق بين جميع هذه الهيئات يمكن وضع تصور شامل يساعد في رفع نسبة الصادرات، وهو الأمر الذي نجده في السياسات والاجراءات المتخذة في السنوات الأخيرة من أجل دعم نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات.

ونذكر فيما يلي أهم الاجراءات والسياسات المتبعة في الرفع من نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات:

- **وضع سياسة مالية وتمويلية لدعم الصادرات خارج قطاع المحروقات:**[1]

العائق الأساسي الذي يكبح عملية التصدير بصفة عامة هو مشكلة التمويل المالي ففي هذا الباب نجد المؤسسات المصدرة تواجه مشاكل عديدة من أجل الحصول على التمويل اللازم في التصدير، الأمر الذي

[1] إلهام آيت بن عمر، **آليات تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات واقع وآفاق**، اطروحة دكتوراة في علوم التسيير جامعة الجزائر 3، 2017، ص 87.

جعل الجهات الوصية لدعم التصدير تفكر وتعيد النظر في السياسة المالية في عملية الصادرات، فتم إدخال اصلاحات عميقة وشاملة على النظام البنكي والمصرفي، فحاليا يمكن ببنوك تقديم التمويل اللازم للمؤسسة المصدرة إضافة إلى كل الخدمات البنكية التي تسهل عملية التصدير، فيعتبر البنك طرفا من الأطراف المساعدة في التجارة الخارجية.

ونذكر أهم الخدمات التي تقدمها البنوك للمصدرين كالآتي:[1]

- الحصول على المعلومات التجارية غير متوفرة عن الشريك الأجنبي.
- تقديم المساعدة والنصح للعميل المصدر أثناء المعارض داخل الجزائر وخارجها.
- المساعدة القانونية والتجارية للعميل أثناء إجرائه للمفاوضة من أجل ابرام العقد التجاري مع الشريك الأجنبي.
- توطين عملية التصدير فالمصدر ملزم مسبقا بإجراء عملية التوطين لعمليات تصدير المنتجات والخدمات باستثناء عمليات العبور والتصدير المؤقت وتصدير العينات.
- خصم فواتير التصدير فتصل التسبيقات الممنوحة إلى 100% من قيمة الإرسال عند تسليم الوثائق.[2]
- إصدار الكفالات المتمثلة في الضمانات ورسائل الضمانات.
- تقديم التمويل اللازم قبل التصدير وبعده.

أما فيما يتعلق بالتمويل الذي تقدمه البنوك للمصدرين فهو كالآتي:[3]

---

[1] إلهام آيت بن عمر، **مرجع سبق ذكره**، ص 90.

[2] قدي عبد المجيد، **فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية**، رسالة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995، ص274.

[3] إلهام آيت بن عمر، **مرجع سبق ذكره** ، ص 94.

1. التمويل الكلاسيكي: وشمل العديد من طرق التمويل مثل التمويل قبل الإرسال أو التمويل المسبق ونعني به تمويل التصدير من أجل تغطية كل احتياجات المصدر، والتمويل بعد الإرسال ونعني به منح تسهيلات للدفع بالمستورد.
2. التمويل الخصوصي: وهو عبارة عن دعم مالي تقدمه البنوك إلى قطاعات محددة قصد دعم عمليات التصدير، ومن أبرز القطاعات التي تستفيد من هذا التمويل نجد القطاع الفلاحي (قرض الرفيق، قرض الاستغلال، قرض التحدي).
3. التمويل بصيغة البنوك الاسلامية: وهو نهج جديد تم اتباعه في السنوات الأخيرة من خلال إدخال تعديلات تشريعية وتنظيمية تسهل عمل البنوك الحكومية في تمويل في دعم التصدير من طريق القروض بدون فائدة (المضاربة، المشاركة، والمرابحة).

- **وضع سياسة تأمينية من أجل ضمان عمليات التصدير خارج قطاع المحروقات:**

من أجل تعزيز التصدير خارج المحروقات قامت الحكومة الجزائرية بتوفير سياسة تأمينية للمصدرين، من خلال إدراج تأمين القرض عند التصدير بموجب أمر رقم 96-06 المؤرخ في 10 جانفي 1996 الذي ينص على تحصيل المستحقات المرتبطة بعملية التصدير الناجمة عن الأخطار التجارية وغير التجارية.

كما تم إنشاء الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات CAGEX فمهمتها الأساسية في المساهمة في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات عن طريق القرض والتمويل، إضافة إلى مهمة تأمين الأخطار التجارية لحسابها الخاص واستخدام أموالها وضمان الأخطار غير التجارية.[1]

[1] إلهام آيت بن عمر، **مرجع سبق ذكره**، ص 103.

- **تعزيز دور الجمارك في دعم التصدير خارج قطاع المحروقات من خلال تبسيط الإجراءات الجمركية والجبائية المرتبطة بعملية التصدير:**

تساهم الاجراءات المتخذة من قبل الجمارك في الرفع من نسبة التصدير ويكون ذلك كالآتي:

1. اجراءات التصدير المؤقت: وتستفيد منه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الطابع الصناعي والتي تقوم بعملية التصدير، ويكون انتاجها مرتبط بالمواد الأولية ومعدات الإنتاج ذات الأصل أجنبي، فتستفيد هذه المؤسسات من خلال هذا الإجراء من وقف الحقوق الجمركية والرسوم، إجراءات الحصر ذات الطلب الاقتصادي، إعفاء من الكفالة في إطار المعارض والصالونات داخل الوطن وخارجه.[1]
2. السماح للمؤسسات التي تنشط في مجال التصدير خارج قطاع المحروقات بالاستفادة من الدفتر الجمركي Le carnet ATA: وهو وثيقة عبور بالجمارك تمكن صاحبه من الإعفاء من دفع الحقوق والرسوم الجمركية والسماح له بالتصدير المؤقت نحو72 دولة مصادقة عن الاتفاق الدولي للقبول المؤقت (اتفاقية بروكسل لسنة 1961 واتفاقية إسطنبول لسنة 1990)،[2] ويصدر هذا الدفتر عن الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة وهي تمثل الهيئة الضامنة للجزائر.
3. العينات التجارية للتصدير: تقوم الجمارك بتقديم تسهيلات للمصدر من خلال تمكينه من إخراج العينات التجارية (نوع من السلع الموجهة نحو التصدير) في إطار البحث عن الأسواق الخارجية لإيجاد الطلبيات، ويقتصر هذا الأمر على ثلاثة حالات هي: في إطار المعارض، وفي إطار معارض البيع وفي إطار التصدير النهائي.[3]

---

[1] عبيدات مراد، **التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية وامام تحديات التبادل الحر**، أطروحة دكتوراة في علوم التسيير- جامعة الجزائر، 2014، ص 96.

[2] إلهام آيت بن عمر، **مرجع سبق ذكره**، ص 109.

[3] Echantillons commerciaux à l'exportation, Recueil de procédures du C.E.A, Algex, 2011, pp 95-96.

4. تسهيلات جمركية مختلفة: كما تمكن الجمارك المصدرين من تسهيلات عديدة وتشمل التصريحات الجمركية وكذا تخفيف الأعباء المترتبة على المؤسسة والتقليص في مدة الجمركة والاستفادة من نظام المتعامل الاقتصادي المعتمد لدى الجمارك.[1] من خلال الأنظمة الجمركية التي تهدف الى تخفيف أعباء المؤسسات المصدرة بالإعفاء الكلي من الحقوق والرسوم كنظام القبول المؤقت لتحسين الصنع والقبول المؤقت للأغلفة، ونظام التصدير المؤقت لتحسين الصنع، نظام إعادة التموين بالإعفاء، التصدير المؤقت من أجل المعرض والعروض، وكذلك بالنسبة للمعالجة الجمركية للبضائع العائدة فإنها تسفيد من الاعفاء من الحقوق والرسوم، وكذلك تقليص مدة الجمركة فبالسنة للمنتجات الخضر والفواكه والمنتوجات الأخرى الطازجة وسريعة التلف فتكون في نفس اليوم وتستفيد من الرواق الأخضر، أما باقي المنتجات فتكون مدة الجمركة لا تتعدى 48 ساعة.[2]

5. اعتماد الجمارك الجزائرية لنظام معلوماتي جديد (ALCES) وتم اطلاقه في نوفمبر 2023 والهدف منه تبسيط الإجراءات الجمركية وإضفاء مزيد من الشفافية في عمليات التجارة الخارجية، بما ينعكس إيجابا في دعم عمليات التصدير خارج قطاع المحروقات.

ويغطي هذا النظام المجالات التالية: متابعة عمليات الشحن، تسيير المخاطر، تصاريح الجمركة الالكترونية، التخليص الإلكتروني، تسيير محاسبة القباضات، نظام اليقظة والتحكم(مكافحة التهريب والغش)، جمركة المسافرين، تسيير الموارد البشرية، الأبحاث والمراقبة البعدية للعمليات التجارية، البرمجيات الخاصة بالمنازعات.

[1] **المرسوم التنفيذي رقم 13-321 المؤرخ في 26 سبتمبر 2013، المتعلق بإجراءات الجمركة المبسطة**، الجريدة الرسمية العدد 48 المؤرخة في 2013/09/29، ص 05.

[2] **دليل المصدر 2024**، المديرية العامة للجمارك، 2024، للمزيد اطلع على الموقع: www.douane.gov.dz

وقد أطلقت التجارب الأولية لهذا المشروع خلال شهر جويلية 2024، وهو يقوم على إنشاء شباك واحد يسهل على المتعاملين الاقتصاديين إنجاز جميع الإجراءات المتعلقة بالتجارة الخارجية في مكان واحد.[1]

- **تقديم تحفيزات جبائية من أجل تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات:** قامت الدولة بتقديم تحفيزات جبائية للمصدرين خارج قطاع المحروقات من أجل تشجيع الاستثمار في القطاع التصديري وجعل المنتوج الجزائري تنافسيا في الأسواق الخارجية.

وتتمثل أهم هذه التحفيزات الجبائية في مايلي:

1. الضريبة على أرباح الشركات IBS: وهي ضريبة مباشرة سنوية تفرض على الأرباح التي يحققها الأشخاص المعنويين وتم تأسيسها بموجب المادة 38 من قانون المالية سنة 1991،[2] ومن أجل المؤسسات المصدرة تم إعفائهم من هذه الضريبة وفقا للمادة 10 من قانون المالية لسنة 2011، وتخص عمليات البيع وتأدية الخدمات الموجهة للتصدير باستثناء عمليات النقل البري والبحري وعمليات إعادة التأمين والبنوك.
2. الرسم على القيمة المضافة TVA: وهو رسم يتعلق بالقيمة المضافة المحققة من طرف المؤسسة أثناء العمليات الإنتاجية والتجارية، وتستفيد المؤسسات الناشطة في مجال التصدير من إعفاء دفع هذا الرسم.
3. الرسم على النشاط المهني TAP: هي ضريبة مباشرة تفرض على إيرادات أصحاب المهن أو على رقم الأعمال خارج الرسم على القيمة المضافة للمؤسسات، فالإعفاء من الرسم على النشاط المهني عند التصدير يخص المؤسسات التي تمارس التصدير خارج قطاع المحروقات.

- **وضع تسهيلات متنوعة من أجل دعم المؤسسات التي تمارس في عملية التصدير خارج قطاع المحروقات:** عملت الحكومة الجزائرية على وضع مجموعة من التسهيلات المختلفة والتي كان لها الأثر المباشر في رفع نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات وتتمثل في: تسهيل التقييد في السجل التجاري

[1] Ministère du Finance, www.mf.gov.dz , consulté le 10/04/2025 à 11.20.

[2] **قانون المالية لسنة 1991**، الجريدة الرسمية العدد 57 المؤرخة في 1990/12/31، ص 1866.

فيما يخص الأنشطة المتعلقة بالتصدير(411101 رمز للأنشطة القابلة للتصدير والمتمثلة في منتجات الصناعة الغذائية)، تسهيل عملية مراقبة الصحة النباتية والصحة الحيوانية، تسهيل مرور السلع على مستوى الموانئ، إنشاء دفتر شروط بعض المنتجات المعنية بالتصدير من أجل التعريف بها.[1]

ويمكن القول أن الحكومة الجزائرية تقوم ببدل مجهودات كبيرة في مجال دعم الصادرات خارج قطاع المحروقات، وما يمكن ملاحظته أن الحكومة قد استفادت من الأخطاء التي كانت في السابق من خلال التحيين المستمر للتشريعات والقوانين المؤطرة لعملية التصدير خارج قطاع المحروقات.

- **تحيين وتطوير الاتفاقيات التجارية الخاصة بالتبادل الحر:**

ابتداء من سنة 2020 عملت الحكومة الجزائرية على تقييم معمق لاتفاقيات التبادل الحر المشاركة فيها (اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، الاتفاقية التفاضلية مع تونس، منطقة التبادل الحر العربية، منطقة التبادل الحر الإفريقية.[2] وسنعترض هذه الاتفاقيات بتعريفها وتاريخ انضمام الجزائر إليها كالآتي:

- اتفاقية الشراكة مع المجموعة الأوروبية: تم التوقيع عليها في فالنسيا بإسبانيا بتاريخ 22 أفريل 2002.
- هذه الاتفاقية لا تنحصر على إنشاء منطقة التبادل الحر بل تشمل جوانب اقتصادية (فرع تجاري، تعاون اقتصادي ومالي، تدفقات استثمارية) وجوانب سياسة واجتماعية وثقافية ضرورية لتنمية مستدامة، وتتمثل اهمية هذه الاتفاقية بالنسبة للجزائر في التعاملات التجارية الخارجية التي تبلغ نسبة 60% مع المجموعة الأوروبية.[3]

✓ منطقة التبادل العربي الحر(GZALE): تم المصادقة على هذه الاتفاقية في 10 فيفري 1981 بتونس، حيث تهدف هذه الاتفاقية إلى تحرير المبادلات التجارية بين مختلف الدول العربية، فكل دولة ترغب في

---

[1] إلهام آيت بن عمر، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 128-129.

[2] لحياني ليلى، **استراتيجية الدولة الجزائرية في ترقية الصادرات من الانفتاح الاقتصادي إلى سياسة تجارية لصالح الصادرات خارج قطاع المحروقات**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 03،سنة 2023، ص 575.

[3] https://www.commerce.gov.dz consulté le 26/03/2025 à 2 3:00.

الدخول إلى هذه المنطقة عليها المصادقة على اتفاقية تيسير وتنمية المبادلات التجارية بين البلدان العربية، وحسب هذه الاتفاقية تستفيد كل المنتجات غير المستثناة من المنطقة العربية للتبادل الحر والتي منشؤها إحدى دول المنطقة عن استيرادها في احدى هذه الدول من الإعفاء الكلي للحقوق الجمركية والحقوق والرسوم ذات الأثر المماثل، ويتم إثبات المنشأ عن طريق شهادة المنشأ، وتشمل السلع الزراعية والحيوانية، المواد الخام المعدنية وغير المعدنية، السلع نصف المصنعة، السلع التي تنتجها المشروعات العربية المشتركة في إطار جامعة الدول العربية، السلع المصنعة المتفق عليها وفقا للقوائم المعتمدة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية،[1] انضمت الجزائر لهذه الاتفاقية ابتداء من 01 جانفي 2009.

- ✓ الاتفاق التجاري التفاضلي الجزائري – التونسي: تم توقيع هذه الاتفاقية بتاريخ 11 جانفي 2010، ودخلت حيز التنفيذ في 1 مارس 2014 ، وتضم المنتجات المعفاة من الرسوم الجمركية منتجات صناعية، منتجات زراعية وغذائية.[2]
- ✓ منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (ZLECAF): قررت الجزائر التوقيع على اتفاقية عليها بتاريخ 21 مارس 2018 بكيغالي رواندا، وشرعت بشكل رسمي في إجراءات التصديق عليها بتاريخ 28 فيفري 2020.[3]

وسنحاول فيما يلي من خلال الجداول التالية إعطاء لمحة عامة وشاملة عن تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات والزبائن الرئيسين الذين تتعامل معم الجزائر في مجال التجارة الخارجية.

وفي ما يلي نستعرض واقع وتطور هيكل الصادرات للفترة من 2010 إلى غاية 2024.

---

[1] جبريط عائشة، **أثر الإعفاءات الجمركية على الأداء المالي لمؤسسة تيسكوبا**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية تخصص مالية المؤسسة، جامعة غرداية، 2016، ص ص 19-20.

[2] https://www.commerce.gov.dz consulté le 26/03/2025 à 23:00.

[3] https://www.mfa.gov.dz consulté le 27/03/2025 à 00 :30.

1- تطور الصادرات الجزائرية من سنة 2010 الى 2024

تعتمد الجزائر في صادراتها للأسواق الدولية على منتجات نفطية ومنتجات غير نفطية وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (01): تطور الصادرات الجزائرية 2010 إلى 2024

(الوحدة مليار دولار أمريكي)

السنوات	صادرات المحروقات	النسبة %	صادرات خارج قطاع المحروقات	النسبة %	إجمالي الصادرات
2010	56.14	97.20	1.62	2.80	57.76
2011	71.66	97.10	2.14	2.90	73.80
2012	70.57	97.18	2.05	2.82	72.62
2013	63.66	96.72	2.16	3.28	65.82
2014	58.36	95.41	2.81	4.59	61.17
2015	33.08	94.15	2.06	5.85	35.14
2016	27.92	94.00	1.78	6.00	29.70
2017	33.20	96.05	1.37	3.95	34.57
2018	38.90	94.61	2.22	5.39	41.12
2019	33.24	94.14	2.07	5.86	35.31
2020	20.02	91.29	1.91	8.71	21.93
2021	34.14	88.36	4.50	11.64	38.63
2022	59.90	91.15	5.82	8.85	65.72
2023	50.78	91.41	4.77	8.59	55.55
[1]2024	45.74	92.78	3.56	7.22	49.30

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر[2]

معطيات السنة 2024 وفقا لتقرير في جريدة الخبر بعنوان الجزائر تسجل فائضا تجاريا في 2024 أرقام مفصلة قدمها الديوان الوطني للإحصائيات.

[1] جريدة الخبر، تقرير بعنوان **الجزائر تسجل فائضا تجاريا في 2024 أرقام مفصلة قدمها الديوان الوطني للإحصائيات**، الموقع: www.elkhabar.com/economie/260062-2024-, consulté le 27/04/2025 à 11:15

[2] **تقارير بنك الجزائر رقم 25 مارس 2014، رقم 33 مارس 2016، رقم 46 جوان 2019، رقم 49 مارس 2020، رقم 53 مارس 2021، رقم 66 الثلاثي الأول 2024.**

من خلال معطيات الجدول رقم 01 نلاحظ أن الصادرات الجزائرية تسيطر عليها صادرات المحروقات بنسبة كبيرة بينما تمثل الصادرات خارج المحروقات نسبة ضئيلة، ولهذا نجد أن الصادرات الكلية حساسة للتغيرات في أسعار البترول لكونها تعتمد على صادرات المحروقات.

الشكل رقم 01: أعمدة توضح تطور صادرات المحروقات وصادرات خارج المحروقات في الجزائر للفترة 2010-2024. (الوحدة مليار دولار أمريكي)

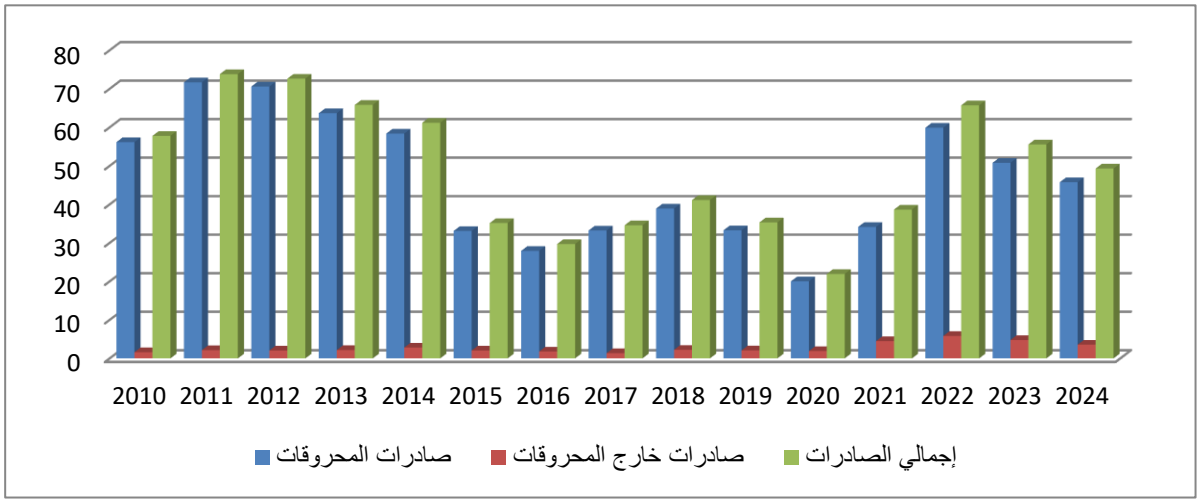

من خلال معطيات الجدول رقم 01 والشكل رقم 01 يتبين أن هيكل صادرات الجزائر يعتمد على قطاع المحروقات بالدرجة الأولى بنسبة تتراوح من 88.36% إلى 97.20 % وهي تمثل حصة الأسد من إجمالي صادرات الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2024، حيث عرفت تذبذب بسبب التغيرات والتقلبات الحاصلة في أسعار البترول في الأسواق العالمية فشهدت أعلى قيمة في سنة 2011 بقيمة 71.66 مليار دولار وانخفضت تدريجيا خلال الفترة الممتدة من سنة 2012 إلى 2020 حيث وصلت إلى أدنى مستوى لها في سنة 2020 بلغت ما قيمته 20.20 مليار دولار بسبب انخفاض أسعار البترول وانخفاض الطلب العالمي بسبب جائحة كورورنا، وعرفت انتعاش خلال السنوات الأخيرة وصلت إلى أزيد من 50 مليار دولار بسب الحرب الروسية الأوكرانية أدت إلى ارتفاع الطلب على البترول مما أدى إلى ارتفاع أسعاره، وفي سنة 2024 بلغت ما قيمته 49.30 مليار دولار ويرجع هذا الانخفاض إلى انخفاض أسعار المحروقات في العالم، في حين نجد أن الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2019 كانت

لا تتجاوز نسبة 6% من إجمالي الصادرات بالإضافة إلى أنها عرفت تذبذب في قيمتها بسبب التغير في الطلب الأجنبي على المنتجات الوطنية المصدرة، حيث كانت في حدود 1.37 مليار دولار و2.82 مليار دولار وهي أعلى قيمة سجلت في سنة 2014، وارتفعت في سنتي 2018 و2019 بقيمة 2.21 و 2.07 يعود ذلك في بداية توجه الدولة إلى تنبي وإعداد استراتيجية لتنمية وتنويع الصادرات خارج المحروقات والرفع من قيمتها، غير أنها عرفت انخفاض في سنة 2020 حيث بلغت ما قيمته 1.97 مليار دولار، بنسبة 8.71% من إجمالي الصادرات يعود ذلك إلى انخفاض في صادرات النفطية حيث بلغت نسبة 91.29% بقيمة 20.02 مليار دولار نتيجة انخفاض أسعار البترول وأزمة وباء كورونا الذي أصاب العالم وكان نتيجة ذلك الإغلاق العام الذي عرفه العالم، في حين أنها عرفت ارتفاعا قياسيا خلال الأربع سنوات الأخيرة ابتداء من سنة 2021 بلغت 4.5 مليار دولار أمريكي وسجلت أعلى قيمة في سنة 2022 بـ 5.82 مليار دولار وفي سنة 2023 سجلت ما قيمته 4.77 مليار دولار، فقد بلغت نسبة تتجاوز 8% وانتقلت من 2 مليار إلى أكثر من 4 مليار أي الضعف لأول مرة في تاريخ صادرات الجزائر خارج المحروقات وهو تطور ملحوظ مقارنة بالفترة السابقة، وسجلت انخفاض طفيف سنة 2024 حيث بلغت 3.56 مليار دولار، وهذا راجع للانخفاض في أسعار المنتجات غير النفطية بنسبة 6.7%،[1] وهذا التطور الإيجابي في سلسة الصادرات خارج المحروقات في السنوات الأخير تعكس جهود وسياسة واستراتيجية الدولة في تنمية الصادرات خارج المحروقات والتي أتت بثمارها، وكان لهيئات الدعم الصادرات خارج قطاع المحروقات دور كبير في تعزيز ورفع هذه النسبة من خلال الآليات التي اعتمدتها على أرض الواقع، إضافة إلى سياسة توسع في المناطق الحرة كإبرام الاتفاق التجاري التفاضلي الجزائري التونسي ومنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وباستهداف أسواق خارجية جديدة وتعزيز التبادل التجاري مع دول الجوار مثل تونس وموريتانيا ففي حالة موريتانيا تم إنشاء منطقة حرة للتبادل التجاري وشق طريق بري بطول 800 كلم يربط مدينة تندوف بمدينة الزويرات

[1] جريدة الخبر، تقرير بعنوان **الجزائر تسجل فائضا تجاريا في 2024 أرقام مفصلة قدمها الديوان الوطني للإحصائيات**، تاريخ الاطلاع 2025/04/27، الموقع:
https://www.elkhabar.com/economie, consulté le 30/04/2025 à 10.00.

الموريتانية والهدف منه تسهيل تصدير السلع الجزائرية إلى موريتانيا والدول الأفريقية الأخرى كالسينغال وبوركينافاسو، إضافة إلى عملية دعم المصدرين من خلال ابرام اتفاقية بين الشركة الوطنية للنقل البري والجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين من خلال منحهم أسعار تفضيلية في عملية نقل السلع إلى هذه الدول، غير أنها مازالت دون المستوى المطلوب مقارنة بصادرات المحروقات، والتي تمثل حصة الأسد في إجمالي صادرات الجزائر.

2- تركيبية السلع المصدرة خارج المحروقات

يظهر واقع الصادرات خارج المحروقات تنوع في تركيبة السلع المصدرة خارج المحروقات من 6 أنواع من المنتجات، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (02): يمثل هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات (الوحدة مليون دولار أمريكي)

المواد / السنوات	مواد غذائية	مواد أولية	مواد نصف مصنعة	تجهيزات فلاحية	تجهيزات صناعية	سلع استهلاكية	مجموع الصادرات خارج المحروقات
2010	305	165	1089	0	27	33	1619
2011	357	162	1495	0	36	16	2140
2012	314	167	1519	0	30	18	2048
2013	402	108	1608	0	25	18	2161
2014	323	110	2350	2	15	10	2810
2015	239	105	1685	0	17	11	2057
2016	327	84	1299	0	53	18	1781
2017	350	73	845	0	78	20	1367
2018	373	93	1626	0	90	35	2218
2019	408	96	1445	0	83	36	2068
2020	437	71	1287	0	77	37	1909
2021	576	182	3486	1	188	63	4495
2022	269	263	5086	2	84	111	5815
2023	428	256	3977	3	45	67	4773
2024	96	61	790	1	11	15	986

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر[1]

معطيات السنة 2024 تخص الثلاثي الأول من سنة 2024.

[1] **تقارير بنك الجزائر رقم 25 مارس 2014، رقم 33 مارس 2016، رقم 46 جوان 2019، رقم 49 مارس 2020، رقم 53 مارس 2021، رقم 66 الثلاثي الأول 2024.**

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن المنتجات النصف مصنعة تحتل المرتبة الأولى ثم تليها المواد الغذائية في المرتبة الثانية وتأتي بعد ذلك المواد الأولية في المرتبة الثالثة بينما التجهيزات الصناعية والسلع الاستهلاكية والتجهيزات الفلاحية في المرتبة الأخيرة.

من خلال معطيات الجدول رقم 02 عرفت السنوات الأخيرة ابتداء من سنة 2021 هيمنت المنتجات التالية: المواد نصف المصنعة والمواد الغذائية والمواد الأولية والسلع الاستهلاكية والتي شهدت ارتفاع وتطور ملحوظ في قيمة الصادرات خارج المحروقات مقارنة بالسنوات السابقة، كما عرفت التجهيزات الصناعية تذبذب خلال هذه الفترة وانخفاض في السنوات الأخيرة ابتداء من 2022 و2023، ونلاحظ تحسن بنسبة ضعيفة بالنسبة للتجهيزات الفلاحية.

الشكل رقم(02): تمثيل بياني يوضح تطور هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات للفترة 2010-2024

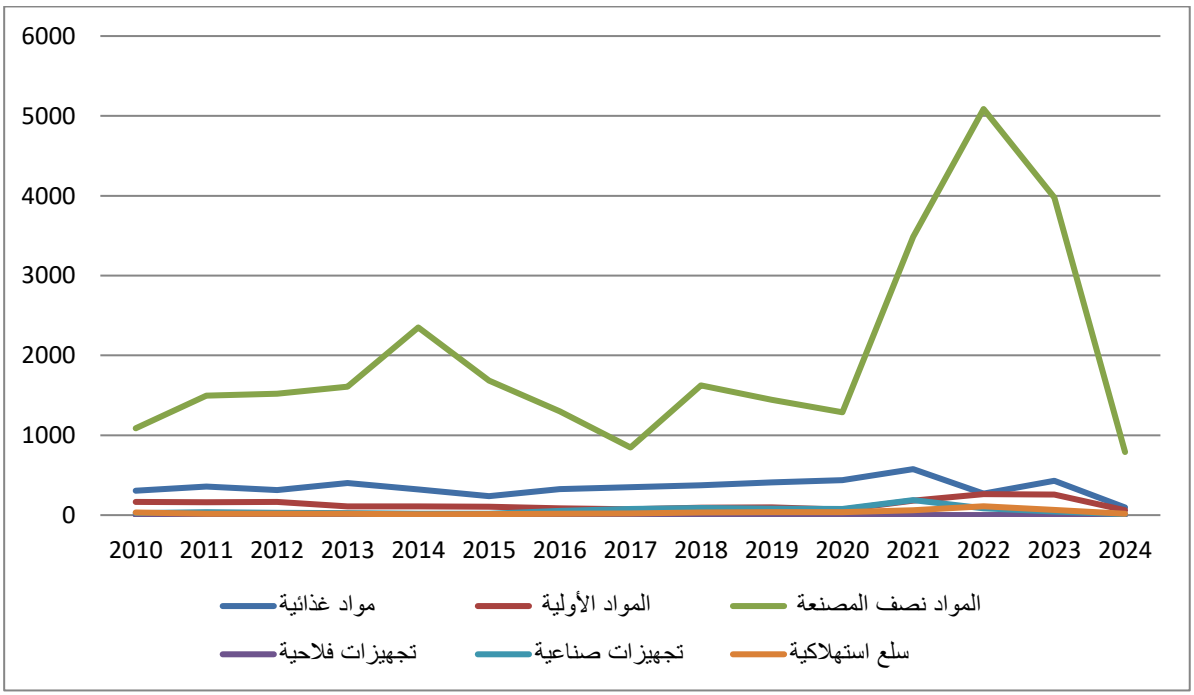

وحسب الشكل رقم 02 الذي يمثل منحنى تطور هيكل الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2010-2024 والتي نقسمها إلى فترتين:

- الفترة 2010–2019: نلاحظ تذبذب في قيمة السلع والمنتجات المصدرة التي تهيمن على إجمالي الصادرات خارج المحروقات وتشمل المواد نصف المصنعة، التي هي في الأصل مشتقات البترول الناتجة عن عملية التقطير والتي تتمثل الزيوت ومشتقاتها الهيليوم والأمونياك[1]، والمواد الغذائية والمواد الأولية حيث عرفت ارتفاع في سنة 2014 ثم انخفاض في السنوات الموالية، بسبب نقص الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية،[2] بينما عرفت التجهيزات الصناعية والسلع الاستهلاكية استقرار خلال هذه الفترة مع تسجيل قيم منخفضة مقارنة بالفئة الأولى.
- الفترة 2020–2024: وهي بداية تنفيذ للسياسة الوطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات ضمن رؤية 2020–2030 والتي شهدت نمو في قيمة الصادرات خارج المحروقات، حيث حققت المواد نصف المصنعة ارتفاع قياسي لتصل إلى أكثر من 5000 مليون دولار سنة 2022 وهي أعلى قيمة تسجل للأول مرة في تاريخ الصادرات خارج المحروقات، بينما انخفضت في سنة 2023 عند قيمة 3977 مليون دولار، ويرجع ذلك للانخفاض الذي سجلته الصادرات من الأسمدة لتصل إلى 1.687 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2023 مقارنة 3.243 مليار دولار ويجدر التذكير بأن سعر الغاز الطبيعي يمثل ما يقرب من 80% من تكلفة تصنيع الأسمدة النيتروجينية حيث سجلت هذه الأخيرة انخفاضا كبيرا في الأسواق العالمية خلال 2023 وبالتالي انخفضت أسعار الأسمدة العالمية انخفاضا حاد خلال هذه الفترة،[3] وبالنسبة المواد الأولية حققت ما قيمته 263 مليون دولار، راجع ذلك إلى زيادة صادرات مادة الفوسفات التي حققت 102 مليون دولار،[4] وشهدت المواد الغذائية ارتفاع بقيمة 428 مليون دولار، وترجع أغلبية هذه الزيادة إلى ارتفاع الصادرات من السكر من 89 مليون دولار في نهاية ديسمبر 2022

[1] آيت بارة، أنيسة عثماني، **أثر تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي دراسة قياسية**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 10، العدد 02، جوان 2022، ص 333.

[2] عياد هيشام، **دراسة قياسية لأثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 1985-2019**، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 10، العدد 01، 2021، ص 100.

[3] **التقرير السنوي 2023 التطور الاقتصادي والنقدي**، بنك الجزائر، جوان 2024، ص ص 84–85.

[4] عز الدين بلعلى، عمر دهيمي، **مرجع سبق ذكره**، ص 274.

مقابل 243 مليون دولار في نهاية 2023،[1] والتجهيزات الصناعية والتجهيزات الفلاحية التي بدأت تنتعش في قيمتها خلال هذه الفترة مقارنة بالفترة السابقة.

ونستعرض تركيبة السلع المصدرة خارج المحروقات خلال هذه الفترة من خلال الشكل رقم 03 التالي:

الشكل رقم (03): تمثيل بياني يوضح تركيبة السلع المصدرة خارج قطاع المحروقات للفترة 2020-2024

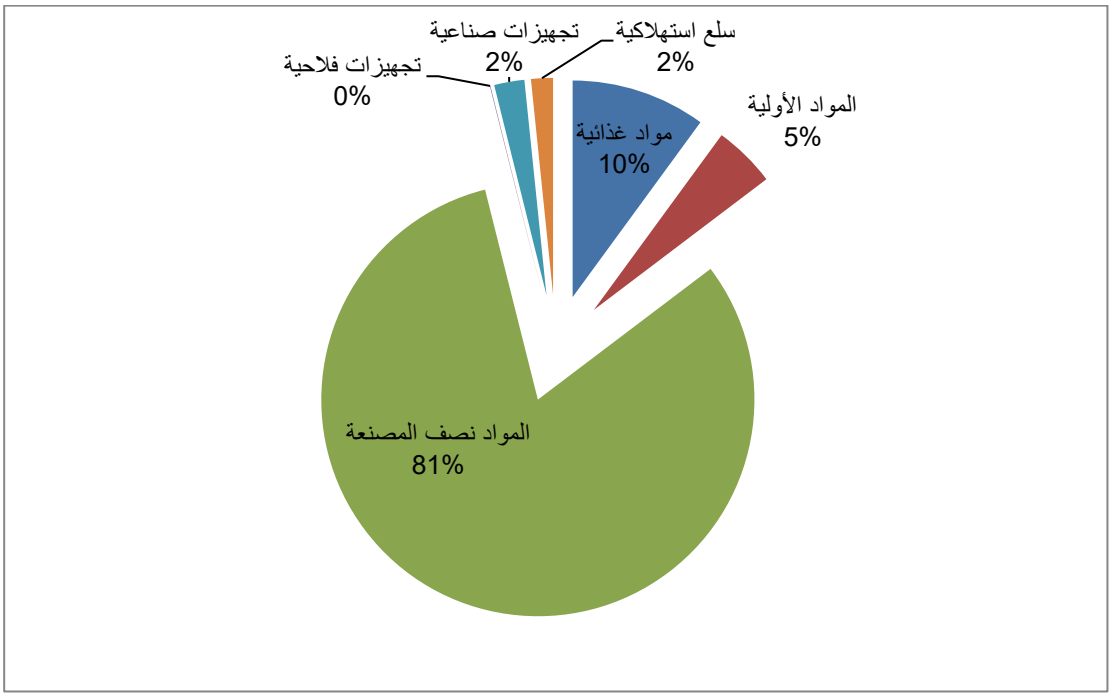

خلال فترة 2020-2024 والتي تندرج ضمن سياسة الوطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات ضمن رؤية 2020-2030، نلاحظ أن الحصة الأكبر كانت للمواد نصف المصنعة بنسبة 81%، وتليها المواد الغذائية بنسبة و10%، ثم تليها المواد الأولية نسبة 5%، بينما التجهيزات الصناعية والسلع الاستهلاكية سجلت نسبة 2% بالتساوي، بينما سجلت التجهيزات الفلاحية نسبة معدومة 0% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات خلال هذه الفترة.

3- التوزيع الجغرافي للصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2020-2023

نعرض الجدول التالي والذي يوضح بالتفصيل توزيع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات على المناطق الجغرافية خلال الفترة 2020-2023.

[1] التقرير السنوي 2023 التطور الاقتصادي والنقدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 85.

الجدول رقم (03): يمثل توزيع الصادرات خارج قطاع المحروقات حسب الأقاليم الجغرافية خلال الفترة 2020-2023. (الوحدة مليون دولار أمريكي)

المنطقة الجغرافية	2020	2021	2022	2023
الإتحاد الأوروبي	782.33	1919.00	3472.00	2175.34
أمريكا دون و.م.أ	512.47	469.88	598.82	695.53
الولايات المتحدة	130.95	606.21	547.40	568.63
تركيا	84.12	314.62	210.85	322.75
أسيا وأوقيانوسيا	38.85	241.33	292.77	128.59
المغرب العربي	152.68	335.80	143.18	350.56
بريطانيا	36.30	57.0	68.18	141.55
الدول العربية	144.13	195.48	64.15	0
الدول الأفريقية	0	0	152.28	66.06

من إعداد الطالبة بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS (تقرير إحصائي رقم 2024/242 بعنوان تطور التبادلات الخارجية للسلع من 2018 إلى 2023، أهم 20 زبون رئيسي للجزائر في الصادرات خارج المحروقات ص 88).[1]

من حلال الجدول السابق نلاحظ أن أهم الزبائن الرئيسين للجزائر خلال هذه الفترة يأتي الإتحاد الأوروبي كشريك تجاري ثم الدول الأمريكية خاصة البرازيل كزبون رئيسي، ثم الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا، ثم تأتي دول أسيا وأوقيانوسيا خاصة الهند، ودول المغرب العربي نذكر تونس وليبيا والمغرب وموريتانيا، وبريطانيا، تم تأتي الدول العربية خاصة الأردن غير أنها عرفت في السنة الأخيرة قيمة معدومة، وهي تعني أن قيمة الصادرات لهذه الدول انخفضت ولم تعد من الزبائن الرئيسيين للجزائر، بينما دخلت الدول الإفريقية ضمن الزبائن الرئيسيين للجزائر في السنتين الأخيرتين نذكر منها النيجر والكوت ديفوار والسينغال.

4- أهم فئات المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2020-2023

نستعرض أهم فئات المنتجات التي شهدت تطور قياسي خلال الفترة 2020-2023 وأهم الدول المستوردة لهذه المنتجات موضحة في الشكلين التاليين:

[1] **Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2018 à 2023**, collections statistiques n°242/2024, ONS, décembre 2024, p 88.

الشكل رقم (04): أعمدة توضح تطور لأهم المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2020-2023. (الوحدة مليون دولار)

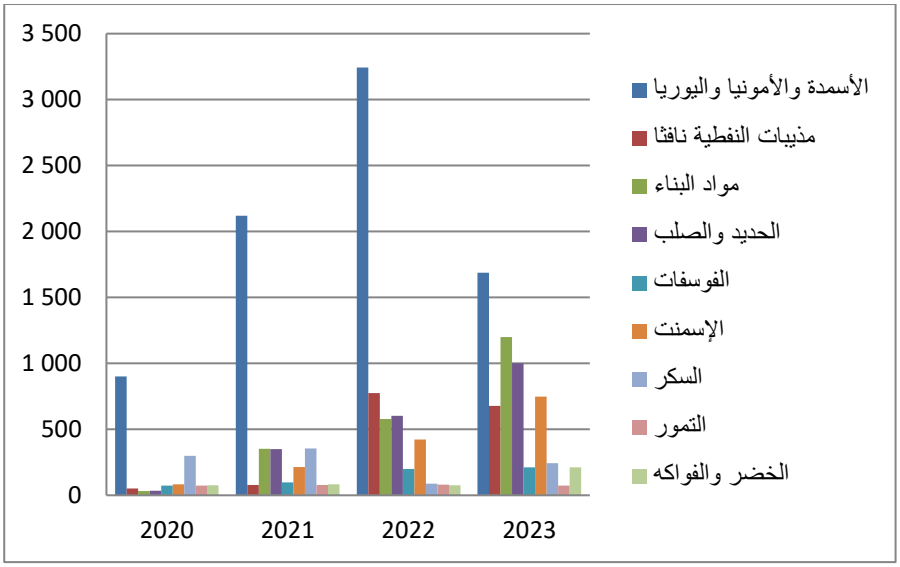

من إعداد الطالبة بناءا على معطيات التقرير السنوي بنك الجزائر للسنوات 2020-2021-2022-2023، وكالة الأنباء الجزائرية[1]، سفارة الجزائر في كرواتيا[2]، موقع المصدر online[3]، جريدة الخبر[4]، البنك الدولي[5].

---

[1] وكالة الأنباء الجزائرية، **الصادرات خارج المحروقات التزامات مجسدة وآفاق بفضل واعدة توجيهات رئيس الجمهورية**، بتاريخ 2023/07/08، الموقع:
https://www.aps.dz/ar/economie/146425-2023-07-08-12-40-47, consulté le 20/04/2025 à 11.00.
الصادرات خارج المحروقات: ارتفاع من حيث الكم والنوع، بتاريخ 2023/06/26، الموقع:
https://www.aps.dz/ar/economie/145909-2020, consulté le 20/04/2025 à 11:15.
صادرات الجزائر من الإسمنت واصلت ارتفاعها لتبلغ 747 مليون دولار في 2023، بتاريخ 2024/05/05، الموقع:
https://www.aps.dz/ar/economie/161577-747-2023, consulté le 20/04/2025 à 11 :15.

[2] سفارة الجزائر في كرواتيا، **Algeria exported nearly 70,000 t of vegetables and fruits in less than a year**، تاريخ 2023/03/02، الموقع:
https://www.ambalgzagreb.com/algeria-exported-nearly-70000-t-of-vegetables-and-fruits-in-less-than-a-year/, consulté le 15/04/2025 à 10:30.

[3] المصدر online، **الخضر والفواكه الجزائرية تتبع مسار التمور بالأسواق الأوروبية**، بتاريخ 2023/12/06، الموقع:
https://www.elmasdaronline.dz/06/12/2023/, consulté le 20/04/2025 à 11:30.

[4] جريدة الخبر، **هذه أهم المواد المصدرة خارج المحروقات**، بتاريخ 2025/03/31، الموقع:
https://www.elkhabar.com/economie, consulté le 20/04/2025 à 10.00.
الجزائر تطور صادراتها من هذه المادة، بتاريخ 2025/02/16، الموقع:
https://www.elkhabar.com/economie/, consulté le 19/04/2025 à 18 :00.

[5] **البنك الدولي**، الموقع: https://www.wits.worldbank.org, consulté le 22/04/2025 à 21 :00.

الشكل رقم (05): تمثيل بياني يوضح التوزيع النسبي لأهم المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات للفترة 2020-2023

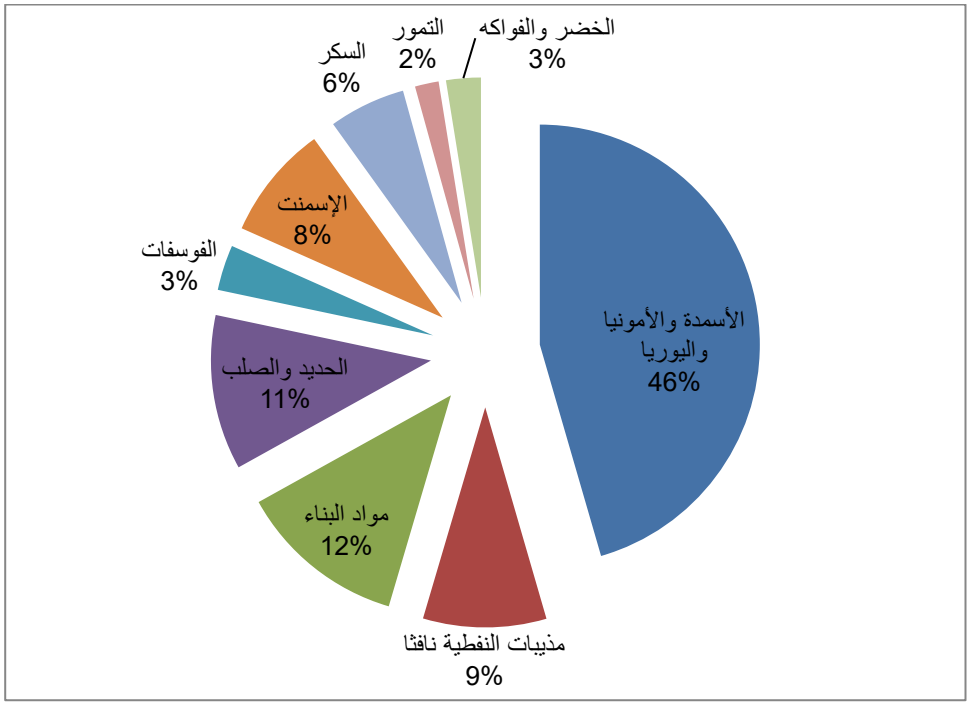

من خلال الشكل رقم 04 والشكل رقم 05 اللذان يوضحان نسبة وتطور لأهم المنتجات المصدرة خلال الفترة 2020-2023 وهي فترة انتعاش شهدتها الصادرات خارج قطاع المحروقات، نلاحظ أنه عرفت هذه المنتجات تطور ملحوظ، حيث احتلت المرتبة الأولى مادة الأسمدة والأمونيا واليوريا بنسبة 46% وهي من فئة المواد الكيمائية شهدت تطور ابتداء من سنة 2020 وحققت ارتفاع كبير في سنة 2022 بقيمة 3243 مليون دولار.

- المرتبة الثانية كانت لمواد البناء بنسبة 12% حيث سجلت أعلى قيمة لها في سنة 2023 تقدر بـ 1.2 مليار دولار.
- المرتبة الثالثة كانت لمادة الحديد والصلب بنسبة 11% والتي عرفت ارتفاع ابتداء من سنة 2021 وحققت أعلى قيمة في سنة 2023 بـ 1 مليار دولار.
- وفي المرتبة الرابعة تأتي المذيبات النفطية (نافثا) بنسبة 9%، حيث سجلت أعلى قيمة في سنة 2022 بقيمة 774 مليون دولار.

- المرتبة الخامسة كانت لمادة الإسمنت بنسبة 8% حققت أعلى قيمة تقدر بـ 747 مليون دولار في سنة 2023.
- في المرتبة السادسة مادة السكر وهي أهم مادة ضمن فئة المواد الغذائية حققت ما نسبته 6% والتي سجلت ارتفاع خلال هذه الفترة وأعلى قيمة حققتها في سنة 2021 بـ 298 مليون دولار.
- في المرتبة السابعة تأتي كل من مادة الفوسفات والخضر والفواكه وهي ضمن فئة المنتجات الفلاحية بنسبة 3% اللتان سجلتا تطور ايجابي خلال هذه الفترة حيث سجلتا أعلى قيمة في سنة 2023 تقدر بـ 212 مليون دولار لكل منهما.
- أما المرتبة الأخيرة هي مادة التمور بنسبة 2% وهي تندرج ضمن المنتجات الفلاحية والتي سجلت أعلى قيمة لها في سنة 2022 ما قيمته 80 مليون دولار.

5- التوزيع الجغرافي للأهم المنتجات المصدرة خارج المحروقات خلال الفترة 2020-2023

من خلال السياسة التي انتهجتها الحكومة الجزائرية لترقية الصادرات ضمن رؤية 2020-2030 نعرض توزيع للأهم المنتجات المصدرة خارج المحروقات على دول العالم خلال السنوات الأخيرة للفترة 2020-2023.

تتوزع أهم الصادرات خارج المحروقات على دول العالم حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (04): التوزيع الجغرافي لأهم المنتجات الجزائرية المصدرة خلال الفترة 2020-2023

المنتجات المصدرة	أهم الدول المستوردة للمنتجات
الأسمدة والأمونيا واليوريا	– الاتحاد الأوروبي(فرنسا، اسبانيا) – البرازيل – الولايات المتحدة الأمريكية – الدول الأفريقية(جنوب افريقيا) – الدول العربية(تونس، الأردن، المغرب)
مواد البناء	– الولايات المتحدة الأمريكية – الاتحاد الأوروبي (تركيا، إيطاليا) – مصر
الحديد والصلب	– الاتحاد الأوروبي (خاصة إيطاليا، ألمانيا، تركيا) – الولايات المتحدة الأمريكية – بريطانيا
المذيبات النفطية نافثا	– الولايات المتحدة الأمريكية – الاتحاد الأوروبي(فرنسا، ألمانيا، هولندا) – اليابان
الإسمنت	– الولايات المتحدة الأمريكية – الاتحاد الأوروبي(فرنسا، إيطاليا، بلجيكا) – دول غرب إفريقيا(كوت ديفوار، غانا، موريتانيا، الكاميرون)
السكر	– كندا – الاتحاد الأوروبي(إيطاليا، فرنسا) – الدول العربية(الكويت، البحرين) – النيجر
الفوسفات	– الهند – تركيا – الأرجنتين – أروبا الشرقية (بولندا، اليونان، أوكرانيا)
الخضر والفواكه	– الاتحاد الأوروبي (فرنسا، تركيا، هولندا) – الولايات المتحدة الأمريكية

	– الدول العربية (السعودية، موريتانيا، المغرب) – النيجر
التمور	– الاتحاد الأوروبي (فرنسا، تركيا ،ايطاليا) – الولايات المتحدة الأمريكية – الدول العربية(السعودية، الإمارات، المغرب، موريتانيا) – النيجر

من إعداد الطالبة بناء على معطيات مرصد التعقيد الاقتصادي Obeservatory of Economic Complexity « OEC »[1] ، سفارة الجزائر في كراوتيا[2]، البلاد نيوز[3]، منظمة التجارة الدولية ITC[4].

من خلال الجدول رقم 04 الذي يوضح أهم الدول التي تستورد أهم المنتجات الجزائرية المصدرة خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2020-2023 هي كما يلي:

- نلاحظ أنه بالنسبة لمادة الأسمدة والأمونيا واليوريا: كانت أهم الدول التي تستورد هذه المادة من كل من فرنسا واسبانيا ضمن أهم دول الاتحاد الأوروبي، البرازيل، الولايات المتحدة الأمريكية، الدول العربية تونس، الأردن، المغرب).
- بالنسبة لمواد البناء: أهم الدول المستوردة لهذه المادة هي الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي، مصر.
- مادة الحديد والصلب: والذي يصدر بنسبة كبيرة الى كل من الاتحاد الأوروبي خاصة إيطاليا وألمانيا وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا.
- مادة المذيبات النفطية (النافثا): فأهم الدول التي تستوردها هي الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي، اليابان.

---

[1] **مرصد التعقيد الاقتصادي Obeservatory of Economic Complexity « OEC »**، الموقع: https://www.oec.world/en, consulté le 15/04/2025 à 09 :30.

[2] سفارة الجزائر في كرواتيا، **Algeria exported nearly 70,000 t of vegetables and fruits in less than a year**، بتاريخ 2023/03/02، الموقع: https://www.ambalgzagreb.com/algeria-exported-nearly-70000-t-of-vegetables-and-fruits-in-less-than-a-year/, consulté le 15/04/2025 à 10:30.

[3] البلاد نيوز، **صادرات الجزائر من الإسمنت بلغت 747 مليون دولار في 2023**، بتاريخ 2024/05/06، الموقع: https://www.elbilad.net/national/, consulté le 12/04/2025 à 10 :15.

[4] **مركز التجارة العالمية**، الموقع: www.trademap.org

- مادة الإسمنت: أهم الدول المستوردة هي الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي خاصة فرنسا وألمانيا وإيطاليا، دول غرب إفريقيا منها كوت ديفوار وغانا وموريتانيا والكاميرون.
- مادة السكر: أهم الدول المستوردة لهذه المادة كندا، الاتحاد الأوروبي خاصة إيطاليا وفرنسا، الدول العربية منها الكويت والبحرين، النيجر.
- الفوسفات: أهم الدول المستوردة في الهند وتركيا والأرجنتين ومصر.
- الخضر والفواكه: أهم الدول التي تستورد الخضر والفواكه الاتحاد الأوروبي خاصة فرنسا وتركيا وهولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، الدول العربية كالسعودية و موريتانيا والمغرب، النيجر.
- التمور: وتعد من بين أجود التمور في العالم خاصة دقلة نور وأهم الدول التي تستودها هي الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية، الدول العربية كالسعودية والإمارات والمغرب وموريتانيا، النيجر.

المطلب الثاني: تقييم أداء الهيئات والإجراءات المتخذة في دعم الصادرات

على الرغم من التحسن الملحوظ في نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات في سنوات2021 و2022 و2023 و2024 إلا أن هذا الأمر يبقى غير كافي، مما يوجب العمل على تصحيح الأخطاء الموجودة في الآليات المعتمدة حاليا، وفي هذا المطلب نتطرق بشيء من التفصيل إلى تقييم أداء الهيئات والإجراءات المتخذة في دعم الصادرات.

عمدت الحكومة الجزائرية على وضع آليات متنوعة من أجل رفع نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات، لكن على أرض الواقع نجد العديد من الصعوبات والعوائق التي حالت دون الوصول إلى مبتغاها، فعمل الهيئات المختصة بدعم عملية التصدير يبقى دون المستوى المطلوب على الرغم من تحقيق إنجازات كبيرة على أرض الواقع.

ويمكن ذكر أهم الصعوبات التي واجهت هذه الهيئات وحالت دون تحقيق كل أهدافها وهي كالآتي:

- غياب استراتيجية محددة المعالم بين جميع القطاعات والهيئات المعنية بعملية رفع قيمة الصادرات، على الرغم من المجهودات المبذولة في سنة 2024 من أجل استدراك عدم هذا التأخر.
- الأزمات التي عرفها العالم والتي أثرت بشكل مباشر على السير الحسن لعمليات التصدير خارج قطاع المحروقات ونذكر بالخصوص جائحة كرونا التي أثرت بشكل كبير في ارتفاع تكاليف النقل البحري والجوي مما حال دون تمكن الهيئات المعنية بدعم التصدير من تقديم الدعم الكافي (انخفاض هامش الربح).
- ضعف الاستثمار الوطني والأجنبي المباشر وهذا راجع إلى عدم وجود بيئة استثمارية واضحة المعالم نظرا لكثرة الإجراءات الإدارية وتعقيدها وعدم استقرار القوانين المنظمة للاستثمار، لكن هذا الأمر تم تداركه في سنة 2024 من خلال وضع قانون استثماري جديد تضمن تسهيل الاجراءات الإدارية وتبسيطها من خلال وضع شباك موحد للاستثمار تابع للوكالة الوطنية لدعم الاستثمار وترقيته (اعتماد الرقمة في كل الإجراءات الخاصة بالاستثمار).
- نقص في المؤسسات الاقتصادية الوطنية التي لها قابلية منافسة منتجاتها في السوق الدولية، ومع ذلك عرفت في السنوات بعض القطاعات ظهور مؤسسات صغيرة ومتوسطة تتميز بجودة منتجاتها وقابليتها للمنافسة الخارجية ومثال ذلك مؤسسات الصناعات الغذائية والفلاحية.
- ضعف الإنتاج الوطني وعدم وجود تنوع كبير في الإنتاج الوطني فمعظم المنتوجات لا تغطي الطلب المحلي، على الرغم من وجود تحسن ملاحظ في تحقيق الاكتفاء محليا في بعض المنتجات بما انعكس ايجابا على رفع من التصدير خارج قطاع المحروقات.

- عدم تنافسية المنتوج الجزائري خارجيا من خلال عدم المطابقة والالتزام بالمعايير الدولية من حيث النوعية والجودة، لكن هذا يعني عدم وجود تحسن في تنافسية بعض المنتجات التي تراعي المعايير الدولية في الجودة والنوعية (السلع الغذائية).[1]
- سوء التسيير المعتمد داخل الهيئات المعنية بعملية دعم التصدير خارج قطاع المحروقات، وعلى سبيل الخصوص سوء استخدام وتوجيه الموارد المالية للصندوق الخاص بترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.[2]
- غياب الاتصال الجيد بين المتعاملين الاقتصاديين على غرار رؤساء المؤسسات المصدرة والهيئات المعنية بعملية التصدير وعلى وجه الخصوص الوكالة الوطنية للتجارة الخارجية، الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، المركز الوطني للسجل التجاري، المركز الوطني لمراقبة الجودة والرزم.[3]
- عدم كفاية الدعم والتحفيز المقدم للمؤسسات الاقتصادية التي لها القدرة على المنافسة وتصدير منتجاتها خارجيا.
- غياب نظام إحصائي ومعلوماتي متكامل يتضمن كافة البيانات والاحصائيات التي تربط بين العملية الانتاجية وموقع السلعة في السوق وكيفية تصديرها.
- عدم مواكبة النظام البنكي الجزائري للخدمات البنكية الدولية الحديثة (الرقمنة، النظام المالي الدولي...)
- عدم وجود شركات وطنية مؤهلة في مجال الشحن الدولي.
- وبناء على اجتماع رئيس الجمهورية مع مجلس التجديد الاقتصادي الجزائري بتاريخ 14 أفريل 2025 تقرر إلغاء الوكالة الوطنية للتجارة الخارجية ألجكس واستبدالها بهيئة تعنى بترقية الصادرات وهيئة أخرى

---

[1] زواوي فضيلة، **إشكالية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر وإجراءات ترقيتها**، مجلة معارف، المجلد 16، العدد 03، سنة 2022، ص ص380-381.

[2] بن ناجي حسين، **تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر**، مجلة العلوم الانسانية، المجلد ب، العدد 31، جامعة قسنطينة، 2009، ص ص 76-77.

[3] لحياني ليلى، **مرجع سبق ذكره**، ص 578.

تتولى ملف الاستيراد، إضافة إلى تعزيز الشفافية في المعاملات التجارية الخاصة بعمليات التصدير من خلال تعزيز دور الشباك الموحد.[1]

رغم المجهودات المبذولة من أجل تحسين النقائص الموجودة والتي أشرنا إليها سابقا إلا أنه تبقى غير كافية الأمر الذي يستوجب العمل بشكل أكبر وحثيث من أجل تحسين نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات، نظرا لتحسن الأفق السياسي والاقتصادي للبلاد من خلال وجود إرادة سياسية تشجع دعم التصدير خارج قطاع المحروقات.

[1] وكالة الأنباء الجزائرية، **لقاء رئيس الجمهورية مع المتعاملين الاقتصاديين: جمعيات المصدرين تعبر عن ارتياحها الكبير للقرارات المعلن عنها**، بتاريخ 2025/04/14، الموقع:
https://www.aps.dz/ar/economie/178432-2025-04-14-14-34-01, consulté le 20/04/2025 à 09.30.

خلاصة الفصل:

في ختاما هذا الفصل يمكن القول أن الجزائر عرفت تحسن كبير في مجال رفع نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات، وفقا للاستراتيجية التي وضعتها الحكومة من أجل الرفع من نسبة الصادرات والقائمة بشكل أساسي على الهيئات والمؤسسات التي لها علاقة بمجال التصدير، فمن خلال هذه الهيئات كان هناك تحول اقتصادي ملحوظ ملموس على أرض الواقع من خلال ارتفاع نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات، وبروز العديد من القطاعات الإنتاجية التي أصبحت تساهم في هذه الاستراتيجية.

الخاتمة

الخاتمة

تسعى الدول والحكومات إلى تنويع مصادر دخلها والرفع منها بالاعتماد على الصادرات باعتبارها أهم مصدر للعملة الصعبة، والجزائر من بين هذه الدول التي تسعى إلى الرفع من دخلها القومي من خلال الرفع من نسبة الصادرات، فهي تسعى إلى الخروج من الاقتصاد الريعي المبني على مداخل قطاع المحروقات فقط من خلال العمل على الرفع من نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات، عن طريق تبني استراتيجيات تساهم فيها كل القطاعات التي لها صلة مباشرة بعمليات التصدير، ومن أهم معالم هذه الاستراتيجية إنشاء هيئات دعم متخصصة في ترقية الصادرات خارج المحروقات.

تؤدي الهيئات الداعمة للصادرات خارج قطاع المحروقات دورا مهما في تعزيز مجهودات الدولة في هذا المجال، فمن خلال بحثنا هذا وجدنا أنها قامت بدور كبير وملموس في الرفع من نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات، فالمتتبع للإحصائيات المتعلقة بالصادرات الجزائرية يلاحظ التطور الإيجابي الذي ساهمت به هذه الهيئات بعدما كانت نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات لا تتعدى عتبة 2 مليار دولار في الفترة السابقة، أصبحت تسجل في السنوات الأخيرة قيم ايجابية ابتداء من سنة 2021 سجلت قيمة 4.5 مليار دولار وقيمة تقدر بـ5.82 مليار دولار في سنة 2022 وقيمة 4.77 مليار دولار وفي سنة 2023 وبلغت سنة 2024 ما قيمته 3.56 مليار دولار وهو تحسن كبير.

1- اختبار صحة الفرضيات

من خلال التحليل المتوصل إليه في الجانب التطبيقي للدراسة يمكن إثبات صحة الفرضيات التي تم وضعها من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسة للموضوع وهي كالآتي:

- تساهم الهيئات التي وضعتها الدولة في الرفع من قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات.
- هناك هيئات متعددة منها ما هو تابع لوزارة التجارة وأخرى لها علاقة مباشرة بترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

- ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات تعتمد على وضع استراتيجية جديدة مبنية على أسس واضحة المعالم وقابلة للتطبيق على أرض الواقع.
- عملية ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر متنوعة لكنها غير كافية ومحدودة الأثر.

2- نتائج الدراسة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا للنتائج التالية:

- هيكل الصادرات في الجزائر يعتمد على صادرات المحروقات بشكل أساسي.
- تعدد الهيئات والوزارات التي تشرف على قطاع الصادرات في الجزائر مما جعل إجراءات التصدير تتصف بالتعقيد وعدم المرونة.
- تحسن في نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر في السنوات الأخيرة نتيجة الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية.
- رغم تحسن نوعية المنتوج الجزائري إلا أنه يبقى دون المستوى المطلوب الذي يؤهله للمنافسة في الأسواق الدولية خاصة في المجال الصناعي باعتباره الركيزة الأساسية في إلاقتصاد.
- تميز بعض القطاعات الاقتصادية جعلها في قاطرة الصادرات خارج المحروقات ونخص بالذكر قطاع المنتجات نصف المصنعة والمواد والغذائية والفلاحية..
- وجود إرادة سياسية قوية من أعلى السلطات في الدولة من أجل دعم الصادرات خارج قطاع المحروقات الأمر الذي إنعكس إيجابا على أرض الواقع من خلال تسهيل إجراءات التصدير خارج المحروقات.
- انخراط الجزائر وانفتاحها على محيطها العربي والافريقي ساهم في إيجاد أسواق جديدة للمنتوجات الجزائرية الأمر الذي ساهم في الرفع من نسبة الصادرات خارج المحروقات.

3- التوصيات

بناء على النتائج المتوصل إليها في دراستنا هذه يمكن تقديم جملة من التوصيات والاقتراحات كالآتي:

- تعزيز آليات الاستثمار الأجنبي المباشر في كل المجالات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات، من خلال تحديد المجالات التي يمكن للمستثمرين الأجانب التوجه إليها مباشرة كالاستثمار في المجال الفلاحي لإنتاج المنتجات الغذائية الأساسية كالقمح و الحليب على سبيل المثال.
- تبسيط الإجراءات المتعلقة بعملية التصدير من خلال دعم دور الشباك الموحد المعني بمهمة ترقية الاستثمار، من خلال زيادة فروع الشباك الموحد في كامل التراب الوطني وتعزيز الرقمنة في نشاط هذا الشباك.
- تعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنحها كل الإمكانيات الممكنة من أجل انخراطها في مجال التصدير، زيادة الدعم المالي الموجه للمؤسسات المصدرة وتبسيط الإجراءات الإدارية اللازمة وبالخصوص في عملية التوطين البنكي.
- الاعتماد على حاضنات الأعمال والمشاريع المبتكرة في تعزيز التصدير خارج قطاع المحروقات لاحتوائها على مشاريع وأفكار مبتكرة، وذلك بإنشاء هذه المشاريع على أرض الواقع وجعلها عملية من أجل إعطاء الإضافة اللازمة للاقتصاد الوطني.
- التحديث والتطوير المستمر للهيئات المشرفة على عمليات التصدير خارج قطاع المحروقات من خلال تحسين دورها في التسيير والنصوص القانونية التي تنظمها، بحيث تم مؤخرا إنشاء هيئة خاصة بالتصدير وهيئة خاصة الاستيراد بما ينعكس إيجابا على نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات، وذلك بالتحكم في الآجال وتقليص الاجراءات الإدارية.
- إدخال إصلاحات هيكلية على النظام البنكي في الجزائر من خلال اعتماد الرقمنة ووسائل التكنولوجيا الحديثة.
- تحديث الجانب القانوني والتشريعي المرتبط بعملية التصدير.

4- أفاق الدراسة

الخاتمة

يعتبر موضوع بحثنا هذا مهم للغاية باعتباره يشمل جانب تسعى الدولة الجزائرية إلى ترقيته وجعله هو الأساس في دعم الإصلاحات الاقتصادية وتحسين تصنيفها اقتصاديا على المستوى العالمي، الأمر الذي يستدعي إلى مزيد من البحث في هذا الموضوع، ويمكن أن نقترح بعض المواضيع كآفاق للدراسة والبحث وهي:

- تأثير التغيرات في الأسواق العالمية على صادرات الجزائر غير النفطية.
- الإدارة الجمركية ودورها في توسيع وتسهيل الاستثمار الأجنبي في الجزائر.
- البدائل المتاحة للجزائر لتحقيق النمو خارج قطاع المحروقات.
- مساهمة قطاع السياحة في دعم المداخيل بالعملة الصعبة خارج قطاع المحروقات.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

- **الكتب**

- توفيق محمد عبد المحسن، **التسويق ودعم القدرة التنافسية للتصدير**، دار النهضة العربية، مصر، 2001.
- جعفر عبد الله موسى إدريس، **الإدارة الاستراتيجية**، دار الناشرون، الأردن، 2013.
- سعد غالب ياسين، **الإدارة الدولية– مدخل استراتيجي**، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 1999.
- فريد النجار، **التصدير المعاصر و التحالفات الاستراتيجية**، الدار الجامعية، مصر، 2008.
- زكريا الدوري ،خالد أحمد علي صالح، **إدارة الأعمال الدولية**، دار اليازوري للنشر، الأردن،2007.
- زكريا رمزي، **الاقتصاد العربي تحت الحصار**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1989.
- مصطفى محمود فؤاد، **التصدير والاستيراد علميا وعمليا**، دار النهضة العربية، مصر، 2017.

- **الرسائل والمذكرات الجامعية**

- إلهام آيت بن عمر، **آليات تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات واقع وآفاق**، أطروحة دكتوراة في علوم التسيير جامعة الجزائر 3، 2017.
- قدي عبد المجيد، **فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية**، رسالة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995.
- عبيدات مراد، **التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية وامام تحديات التبادل الحر**، أطروحة دكتوراة في علوم التسيير. جامعة الجزائر، 2014.

قائمة المصادر المراجع

- حمشية عبد الحميد، **دور التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة**، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، 2013.
- الشاهد كلثوم و بوطالبي وفاء، برحمون نور الهدى، بعنوان: **دور هيئات دعم التصدير في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات بالجزائر**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة الوادي، 2023.
- بورياح كنزة، يطوي محمد الأمين، **واقع وأفاق سياسة التصدير في الجزائر**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية جامعة مستغانم، 2019.
- جبريط عائشة، **أثر الإعفاءات الجمركية على الأداء المالي لمؤسسة تيسكوبا**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية تخصص مالية المؤسسة، جامعة غرداية، 2016.
- حفصة بن سلمة، **أثر سياسات سعر الصرف على ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة غرداية، 2021.
- طرش بهاء الدين، **التوزيع الأمثل لصادرات الجزائر من القمح إلى دول العالم خلال الفترة 2003-2021**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة بسكرة، 2022.
- عواطرة صلاح الدين، كوارش محمد إلياس، **مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2014-2022**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، قالمة، 2022.
- قيرع سعيدة، **دراسة تقييمية لدور هيئات دعم التصدير في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات**، دراسة حالة الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة غرداية، 2023.
- بن شني عبد القادر، **محاضرات حول تسيير عمليات التجارة الدولية**، مطبوعة جامعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2022/2021.

- عبد الكامل بالحبيب، **تقنيات تمويل التجارة الخارجية**، مطبوعة جامعية، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، سنة 2019.

- **المقالات**

- آيت بارة، أنيسة عثماني، **أثر تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي دراسة قياسية مجلة التكامل الاقتصادي**، المجلد 10،العدد 02، جوان 2022.
- بن ناجي حسين، **تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر**، مجلة العلوم الانسانية، المجلد ب، العدد 31، جامعة قسنطينة، 2009.
- تيغرسي الهواري، حاج يوسف سارة، **دور الصادرات خارج المحروقات في تنمية الاقتصاد الجزائري**، مجلة المستقبل للعلوم التجارية، جامعة الجزائر، عدد خاص رقم 02، سنة 2017.
- عبد الله بن منصور، غالم جلطي، **الصادرات خارج المحروقات : الوجه الآخر لتنافسية وأداء الاقتصاد الجزائري المراهنة على أي قطاع**، مجلة دفاتر بوادكس، العدد 01 أكتوبر 2012.
- عز الدين بلعلي، عمر دهيمي، **دراسة تحليلية لصادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات في ظل الاستراتيجية الوطنية للتصدير 2011-2022**، مجلة معارف، المجلد 19، العدد1، جوان 2024.
- عبد الكريم خميسي، عبد الكريم كيشب، **دور الجمارك في حماية الاقتصاد الوطني في ظل التحديات الراهنة حالة الجزائر**، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 01، المجلد 13، سنة 2017.
- عبود زرقين، **تعزيز الصناعات الوطنية في السياسة الصناعية الجزائرية**، مجلة الاقتصاد، العدد17،01، جامعة الجزائر، 2008.
- عياد هيشام، **دراسة قياسية لأثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 1985-2019**، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 10، العدد 01، 2021.

- لعمالسة حاج، حطاب مراد، **دور المؤسسات والهيئات الداعمة للصادرات خارج المحروقات في ظل مخطط الإنعاش الاقتصادي 2024/2020**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 17، العدد ديسمبر (2024).
- لحياني ليلى، **استراتيجية الدولة الجزائرية في ترقية الصادرات من الانفتاح الاقتصادي إلى سياسة تجارية لصالح الصادرات خارج قطاع المحروقات**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 03، سنة 2023.
- زواوي فضيلة، **إشكالية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر وإجراءات ترقيتها**، مجلة معارف، المجلد 16، العدد 03، سنة 2022.
- وصاف سعيدي، **تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد 01، جامعة ورقلة، أفريل 2002،.

▪ **المؤتمرات والملتقيات**

- شرياق رفيق، **استراتيجيات وآليات دعم الصادرات خارج المحروقات في الجزائر**، بحث مقدم في الملتقى الوطني بعنوان التجارة الخارجية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، بالمركز الجامعي بميلة، 2022/11/02.
- طارق قندوز وقاسمي سعيد، **ملتقى حول تحديات ورهانات استراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات**، جامعة المسيلة، 17-18 مارس 2010.

▪ **النصوص القانونية**

- **قانون المالية لسنة 1991**، الجريدة الرسمية العدد 57 المؤرخة في 1990/12/31.
- **مرسوم رئاسي رقم 24-374 مؤرخ في 16 جمادى الأولى عام 1446 الموافق 18 نوفمبر سنة 2024**، يتضمن تعيين أعضاء الحكومة، الجريدة الرسمية، العدد 77.

- **المرسوم التنفيذي 96-94 مؤرخ في 14 شوال عام 1416 الموافق 3 مارس سنة 1996**، الجريدة الرسمية، العدد 16.
- **المرسوم التنفيذي 03-318 مؤرخ في 4 شعبان عام 1424 الموافق 30 سبتمبر 2003**، الجريدة الرسمية، العدد 59.
- **مرسوم تنفيذي رقم 96-205،مؤرخ في 1996/6/05 متضمن كيفيات تسيير حساب التخصيص رقم 84-302**، بعنوان ترقية الصادرات، الجريدة الرسمية ، العدد 35، سنة 1996.
- **المرسوم التنفيذي رقم 04-174 مؤرخ في23 ربيع الثاني عام 1425 الموافق 12 يونيو سنة 2004**، الجريدة الرسمية، العدد 39، بتاريخ 2004/06/16
- **المرسوم التنفيذي رقم 23-290 مؤرخ في 16 محرم عام 1445 الموافق 3 غشت سنة 2023**، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 04-173 المؤرخ في 12 يونيو 2004، الجريدة الرسمية، العدد 50، بتاريخ 3 أوت 2023.
- **المرسوم التنفيذي رقم 23-290 مؤرخ في 16 محرم عام 1445 الموافق 3 غشت سنة 2023**، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 04-173 المؤرخ في 12 يونيو 2004، الجريدة الرسمية، العدد 50، بتاريخ 3 أوت 2023.
- **المرسوم التنفيذي رقم 13-321 المؤرخ في 26 سبتمبر 2013**، المتعلق بإجراءات الجمركة المبسطة، الجريدة الرسمية العدد 48 المؤرخة في 2013/09/29.
- **قرار وزاري مشترك مؤرخ في 2022/11/08، يحدد قائمة النفقات المتكفل بها ونسب التعويض وشروط الاستفادة من الدعم في إطار مساهمة الدولة لترقية الصادرات**، الجريدة الرسمية، العدد 82، سنة 2022.

- **المجلات**

- **دليل المصدر 2024**، المديرية العامة للجمارك، 2024.

- **التقارير السنوية**

- **تقارير بنك الجزائر رقم 25 مارس 2014، رقم 33 مارس 2016، رقم 46 جوان 2019، رقم 49 مارس 2020، رقم 53 مارس 2021، رقم 66 الثلاثي الأول 2024.**

- **التقرير السنوي 2023 التطور الاقتصادي والنقدي**، بنك الجزائر، جوان 2024.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

- **Memo**

- Bouaouina Hidayette, essai d'analyse de la problématique de diversification des exportation hors hydrocarbure, cas de l'Algérie, Master en sciences commerciales, université bejaia,2016.

- **Article**

- Abed adda, The impact of non-oil exports on sustainable development in Algeria : an empirical study during the period 1990-2022 , journal of legal and economic research, volume 8, numéro 01, 2025.
- Djamel Eddine Dahia, Reda Bouchenafa, The problem of promoting exports outside the hydrocarbin sector in Algeria : a standard analysis , 2024, review of eco research, issn 1112-6612, volume 19,numéro 01,2024.
- Boutalbi Maamar, Kramou Lila, Algeria's efforts to promote exports outside the hydrocarbons through developing food industries during the period 2017-2019, management & economic research journal, volume 06, numéro 01, 2024.
- Essai d'analyse de la problématique de diversification des exportations hors hydrocarbure.2014,Revue Algérienne de la mondialisation et des politiques économiques, numéro 05, 2014.

- Echantillons commerciaux à l'exportation, Recueil de procédures du C.E.A, Algex, 2011.

- **Revues**

- Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2018 à 2023, collections statistique n°242/2024, ONS, décembre 2024.

- **المواقع الإلكترونية**

- https://www.commerce.gov.dz.
- https:// www.algex.dz.com.
- https://www.cagex.com.
- https://www.aps.dz/ar/economie/173623-2025-01-08-12-31-08.
- www.douane.gov.dz.
- www.mf.gov.dz.
- https://www.mfa.gov.dz.
- www.elkhabar.com/economie/260062-2024-
- https://www.aps.dz/ar/economie/146425-2023-07-08-12-40-47
- https://www.aps.dz/ar/economie/145909-2020
- https://www.aps.dz/ar/economie/161577-747-2023.
- https://www.ambalgzagreb.com/algeria-exported-nearly-70000-t-of-vegetables-and-fruits-in-less-than-a-year/.
- https://www.elmasdaronline.dz/06/12/2023/.
- https://www.elkhabar.com/economie/.
- https://www.oec.world/en.
- https://www.elbilad.net/national/.
- https://www.aps.dz/ar/economie/178432-2025-04-14-14-34-01.
- www.trademap.org.
- https://www.wits.worldbank.org.

الملاحق

الجمهـــوريـــة الجزائـــريـــة الديمقـــراطيـــة الشعبيـــة
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

DIRECTION GENERAL DES DOUANES — المديرية العامة للجمارك

نموذج رقم ت. Modèle D 40

DIRECTION REGIONALE DE ..... المديرية الجهوية لـ
INSPECTION DIVISIONNAIRE DE ..... مفتشية الأقسام لـ
INSPECTION PRINCIPALE DE ..... المفتشية الرئيسية لـ

طـــلب مـعـلـــومـــات (*)
DEMANDE DE RENSEIGNEMENT

Formulé(e) par : — مقدم من طرف :

M..... السيد

Raison sociale ..... الاسم التجاري

Adresse..... العنوان

Au sujet de l'espèce tarifaire des marchandises Qu'il se propose : — حول النوع التعريفي للبضاعة التي يرغب

☐ - d'importer — ☐ - استرادها
☐ - d'exporter — ☐ - تصديرها

(*) لا يمكن تقديم أي طلب متعلق ببضاعة قد تم التصريح المفصل بها. (أنظر الصفحة الأخيرة)
(*) Aucune demande ne peut être formulée pour les marchandises en cours de dédouanement. (Voir la dernière page)

المنشور رقم 20/م ع ج/ديوان/م 420 المؤرخ في 21 أبريل 1999
Circulaire n° 20 DGD/CAB/D420 du 21 avril 1999

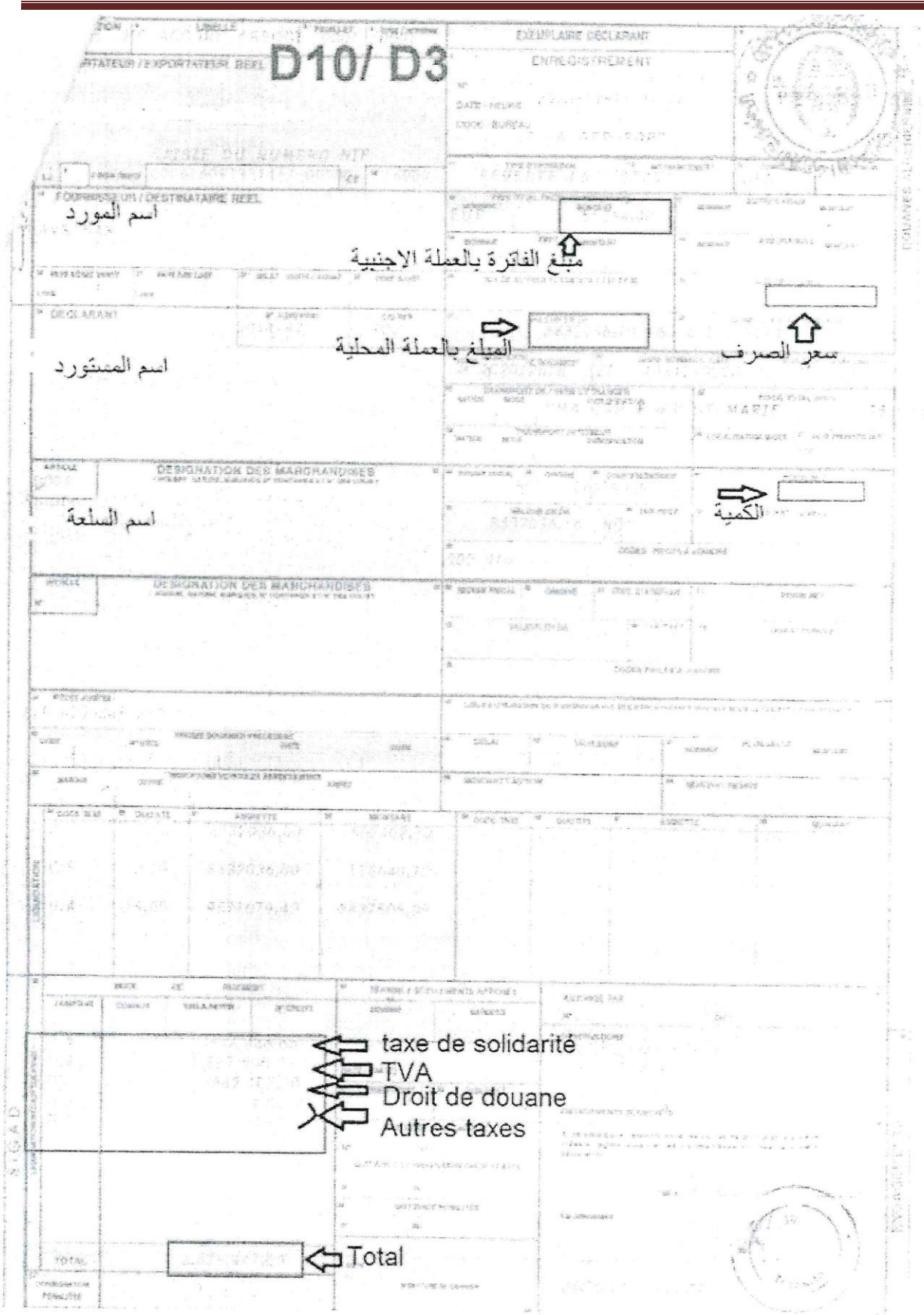
D10/ D3
اسم المورد
مبلغ الفاتورة بالعملة الاجنبية
اسم المستورد
المبلغ بالعملة المحلية
سعر الصرف
اسم السلعة
الكمية
taxe de solidarité
TVA
Droit de douane
Autres taxes
Total

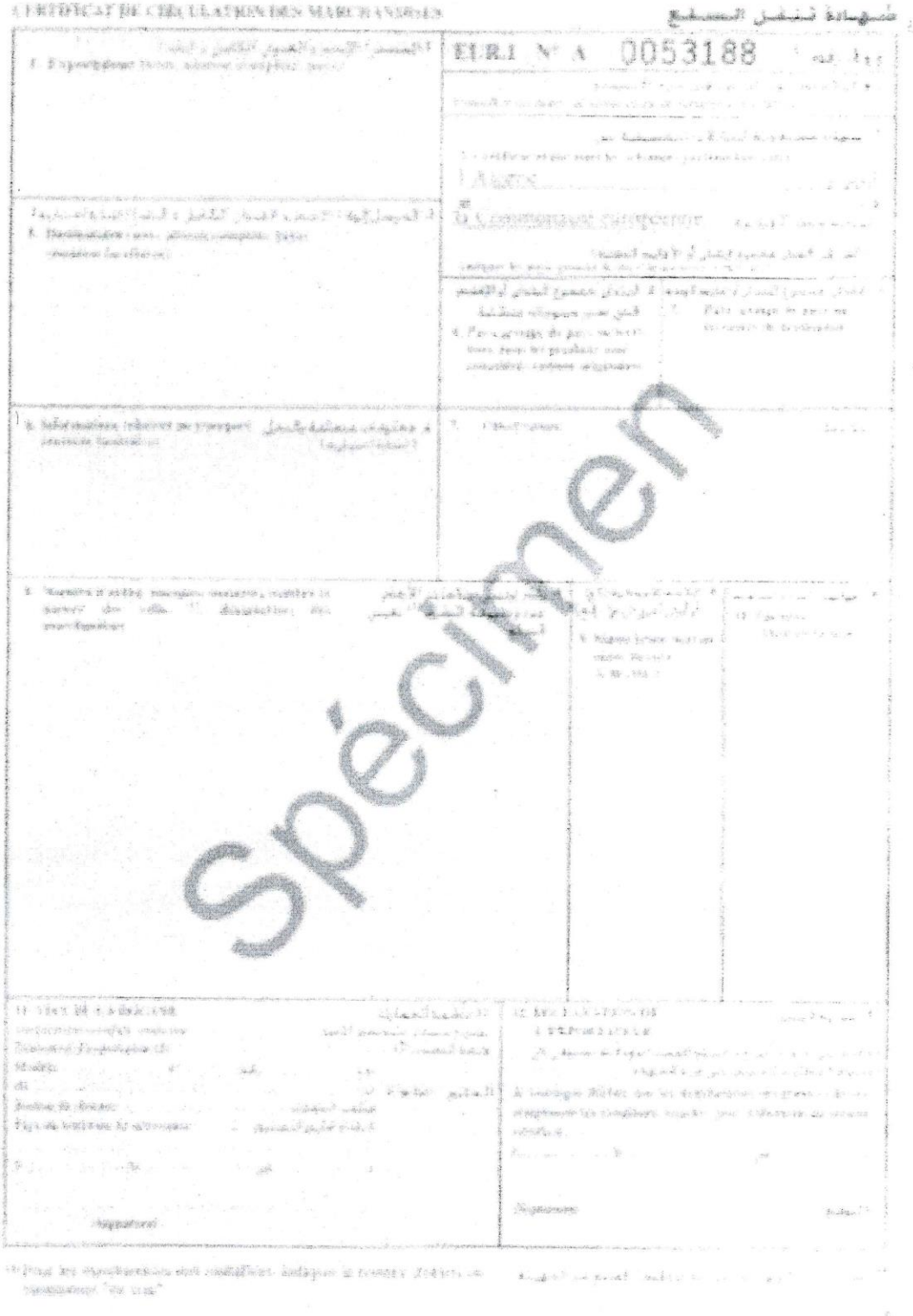

هذه الصورة من منشور.
عرض المنشور

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة

رقم الشهادة : № 18907
تاريخ الشهادة :

شهادة منشأ

بموجب أحكام اتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية

1- المصدر و عنوانه كاملا :	2- المنتج و عنوانه كاملا :	
3- المستورد و عنوانه كاملا :	4- بلد المنشأ :	5- تم تطبيق التراكم مع دول أخرى؟ ☐ نعم اسم الدولة : ☐ لا
6- تفاصيل الشحن :	7- ملاحظات :	

8- وصف السلع، العلامة التجارية (إن وجدت)، عدد و نوع و أرقام الطرود :	9- الوزن القائم (كجم) أو مقاييس أخرى (لتر، متر مكعب... ألخ) :	10- رقم و تاريخ الفاتورة (الفواتير) :

11- إقرار و تعهد المصدر : أقر بأن جميع البيانات المذكورة أعلاه صحيحة و أن السلع الوارد وصفها أعلاه مستوفاة للشروط و المعايير اللازمة لإكساب صفة المنشأ. المكان : ..... التاريخ : ..... التوقيع	12- توقيع و خاتم الجهة المصدرة للشهادة : التوقيع : الخاتم : التاريخ :	13- تصديق الجهة الحكومية المختصة : التوقيع : الخاتم : التاريخ :

Spécimen

فاتورة وكيل الشحن

TRANSITE SARL

N° Agrément
Adresse
Tél :
N° CF :
N° Compte Bancaire :

Facture

Opérateur SARL
Adresse :
Expéditeur CARGIL
Répertoire
Poids Ne
Nbr Colis
Monnaie :
Produit : POUDRE

N° Déclaration
N° Transit
Valeur Douane
PTFN

Facture N° :
Date :

Débours et Prestations	Montant Débours	Montant Prestation
DROIT DE DOUANE	2 694 339.74	
FRAIS VISITE DOUANES ESPECE	7 000.00	
FRAIS VISITE FRAUDE ESPECE	4 000.00	
MAGASINAGE	71 164.61	
RESTITUTION TC VIDE	11 761.00	
Sous Total Débours TTC	2 788 305.35	

Totaux Généraux

Sous Total TVA	0	0.00
Montant Timbre	0,00	0,00
Sous Total Prestations TTC		0,00
Sous Total Débours TTC		2 788 305.35
Total Général		2 788 305.35

ARRETE LA PRESENTE FACTURE A LA SOMME DE :

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التجارة

رخصة تصدير رقم ...../...20

إن مدير التجارة لولاية .....

بناءا على طلب المتعامل الاقتصادي (التسمية الاجتماعية): .....

إسم و لقب مسير الشركة : .....

المقر الإجتماعي: .....

المقيد في السجل التجاري تحت رقم : .....

رقم التعريف الضريبي (NIF) : .....

يرخص بتصدير :

المادة / المنتوج:.....

رقم التعريفة الجمركية (1): .....

الوجهة: (بلد الزبون):.....

الفاتورة الشكلية رقم : ..... المؤرخة في : .....

الكمية (للإحصاء) : .....

المبلغ بالدينار: ...../ العملة الأجنبية: .....

(2)سلمت هذه الرخصة طبقا لأحكام التعليمة الوزارية المشتركة التي تحدد آليات تأطير عمليات تصدير بعض المواد و المنتوجات المصنعة أساسا من تحويل و رسكلة نفايات المعادن الحديدية و غير الحديدية، المؤرخة بتاريخ .....، و طبقا لدفتر الشروط المؤشر عليه تحت رقم ..... بتاريخ.....

تسلم الرخصة في نسخة واحدة أصلية و نسختين طبقا للأصل.

حرر بـ.....، في :.....

التأشيرة

(1)في حالة وجود عدة بنود فرعية، يتم وضعها في الملحق الذي يتضمن التسمية أيضا.

(2) الملحق رقم (1)واحد.